

Distr.: General  
19 November 2010  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات  
الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة  
منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طي هذه الرسالة التقييمات التي أجراها رئيس المحكمة الدولية  
ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) والمدعي العام للمحكمة (انظر المرفق الثاني)، عملاً  
بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتناً أن تفضلوا بإحالة هذه التقييمات إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) باتريك روبنسون  
الرئيس



## المرفق الأول

تقييم وتقرير القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا  
السابقة المقدمان إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن  
١٥٣٤ (٢٠٠٤)

الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

## المحتويات

## الصفحة

٣	أولا - مقدمة .....
٦	ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز .....
٦	ألف - الإجراءات التمهيدية للمحاكمة .....
٧	باء - إجراءات المحاكمة .....
١٧	جيم - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة .....
١٨	دال - دعاوى الاستئناف .....
٢٢	هاء - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية .....
٢٢	ثالثا - الاحتفاظ بالموظفين .....
٢٥	رابعا - إحالة القضايا .....
٢٦	خامسا - التوعية .....
٢٧	سادسا - الضحايا والشهود .....
٢٨	سابعا - تعاون الدول مع المحكمة .....
٢٨	ثامنا - آلية تصريف الأعمال المتبقية .....
٣٤	تاسعا - إرث المحكمة وبناء القدرات .....
٣٥	عاشرا - الخلاصة .....

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ وطلب في الفقرة ٦ منه إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة "أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة"<sup>(١)</sup>.

٢ - واستجابة لطلب الأمين العام المقدم في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس المحكمة، بناء على تعليمات مجلس الأمن، يمثل هذا التقرير للتوصية (م) الواردة في الفقرة ٢٥٩ من تقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آية (آلتي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258)، ويُلغى مجلس الأمن من ثمّ بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في تنفيذ المهام المذكورة في التوصية (ل) من الفقرة ٢٥٩.

## أولا - مقدمة

٣ - في ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كانت إجراءات الاستئناف جارية بحق ١٣ شخصا<sup>(٢)</sup>، وكان هناك ١٨ شخصا قيد المحاكمة<sup>(٣)</sup>. وأعيدت قضية واحدة إلى المرحلة التمهيدية، وهي قضية هاراديناي وآخرين، في أعقاب قرار دائرة الاستئناف الاستجابة لطلب هيئة الادعاء بإعادة المحاكمة جزئياً. ومن المتوقع أن تبدأ في العام الجديد إجراءات إعادة

(١) ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة البالغ عددها ١٣ تقريراً المقدمة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤): S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

(٢) الضميمة الخامسة.

(٣) الضميمة الثانية - ١؛ وانظر أيضاً الضميمة السابعة.

المحاكمة جزئيا في قضية هاراديناي، التي تشمل ثلاثة متهمين<sup>(٤)</sup>. ولا يزال متهمان طليقيين، هما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش<sup>(٥)</sup>. وأكملت المحكمة حتى الآن إجراءاتها بحق ١٢٥ من أصل ١٦١ شخصا كانت قد أصدرت بحقهم لوائح اتهام.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت المحكمة تحديات غير مسبقة، بيد أنهما أحرزت أيضا تقدما منقطع النظير في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. فقد نفذت الإجراءات المتعلقة بـ ١٠ محاكمات على نحو متزامن، عن طريق مشاطرة القضاة والموظفين غيرهم ليتسنى لهم العمل على أكثر من قضية في آن واحد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إنجاز النظر في ثاني قضية من القضايا الثلاث المتعددة المتهمين المعروضة على المحكمة، وهي قضية المدعي العام ضد بوبوفيتش وآخرون. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في قضية دورديفتش بحلول نهاية العام. وستختتم ثلاث محاكمات إضافية - "غوتوفينا وآخرون"، و بيريتش، وإعادة المحاكمة جزئيا في قضية هاراديناي - في عام ٢٠١١. ويتوقع اختتام خمس محاكمات في عام ٢٠١٢، والانتهاء من آخر قضية، وهي قضية كاراديتش، في نهاية عام ٢٠١٣.

٥ - وتواصل المحكمة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتعجيل بالمحاكمات، دون التضحية بالإجراءات القانونية الواجبة. بيد أنه حسبما يتبين من مواعيد الإنجاز المتوقعة في هذا التقرير، كان من اللازم تعديل التقديرات المتصلة بإنجاز بعض المحاكمات (توليمير، و غوتوفينا وآخرون، و بيريتش، و برليتش وآخرون، و شيشيلي، و ستانيزيتش وزوبليانين، و كاراديتش) والتي تعود إلى الفترة المشمولة بالتقرير السابق، على أن تعديل تقديرات الإنجاز لم يتعد بضعة أشهر فحسب في جميع القضايا عدا قضية واحدة. وتعزى هذه التأخيرات إلى عوامل غير متوقعة تخرج عن السيطرة المباشرة للمحكمة، وسترد تفاصيلها في جزء لاحق من هذا التقرير. ويجب التشديد على أن المحكمة تستند، في إعدادها للجدول الزمني للمحاكمات، إلى عوامل ترى أنها تدخل في نطاق سيطرتها؛ غير أن هناك أمورا تخرج عن نطاق سيطرة المحكمة لكنها تؤثر تأثيرا مهما في الجدول الزمني للمحاكمات. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد عثرت السلطات الوطنية لصربيا في وقت سابق من هذا العام على أدلة جديدة تم العديد من القضايا المعروضة على المحكمة، وتتمثل في ١٨ مذكرة عسكرية لراتكو ملاديتش، يُزعم أنها كُتبت خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥. فُوقت إعداد تقديرات المحاكمة، لم يكن بالإمكان توقع هذا الاكتشاف للأدلة الجديدة.

(٤) الضميمة الثانية - ٢؛ وانظر أيضا الضميمة السابعة.

(٥) الضميمة الثالثة - ٢؛ وانظر أيضا الضميمة السابعة.

٦ - ويعدّ تقدير مدة المحاكمة فنا أكثر منه علما، إذ تبقى التقييمات التي تجري دائما قبل استهلال المحاكمة تقريرية بحكم طبيعتها. وعلى سبيل المثال، فعندما قدرت الدائرة الابتدائية الوقت الذي سيتطلبه إتمام المحاكمة في قضية كارادزيتش، ارتأت أن تخصص لكارادزيتش، بدافع من الإنصاف في تقدير الوقت، مدة من الوقت لمواجهة الشهود واستجوابهم تعادل المدة نفسها التي استغرقها الاستجواب الرئيسي. بيد أن الحجم غير المسبوق من الوثائق المكتوبة المقدمة من خلال هؤلاء الشهود استلزم إجراء زيادة كبيرة في الوقت المخصص لكارادزيتش لمواجهة الشهود واستجوابهم، وهو الأمر الذي لم يكن بالإمكان توقعه في مرحلة مبكرة من الإجراءات. وهذه هي طبيعة المحاكمات، ولا سيما المحاكمات المعقدة من قبيل تلك التي تعقدها المحكمة.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر حُكمان في قضيتي استئناف، وما زالت دائرة الاستئناف لم تبت بعد في طعون مقدمة في ثلاثة أحكام ابتدائية. وما زال من المقرر الانتهاء من البت في جميع الطعون بحلول نهاية عام ٢٠١٤، رغم أن التأخيرات الأخيرة في قضية كارادزيتش والتي لا مناص منها توحى بأن هذا الموعد أصبح موعلا في التفاؤل، وسيستعين إعادة تقييمه في الوقت المناسب<sup>(٦)</sup>. بيد أن الدائرة الابتدائية بصدد اتخاذ إجراءات لتقليص مدة التأخير قدر الإمكان، كما أن دائرة الاستئناف تعكف على استكشاف السبل الكفيلة بتعجيل إجراءات الاستئناف للإبقاء على الموعد المقدر للقضية في غضون عام ٢٠١٤. وواصل قضاة دائرة الاستئناف أيضا العمل بأقصى طاقتهم بشأن الطعون المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٨ - وما زالت وتيرة المحاكمات والبت في الطعون تتأثر بالنقص في ملاك الموظفين وفقدان موظفين على درجة عالية من الخبرة. وستبقى التأخيرات الناجمة عن هذين السببين قائمة ما لم تتخذ تدابير للاحتفاظ بموظفي المحكمة من ذوي الخبرات العالية.

٩ - وقد حولت المحكمة قضايا جميع المتهمين من الرتب الدنيا والمتوسطة من قائمة الدعاوى المعروضة للمحاكمة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وواصل المدعي العام، بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رصد التقدم المحرز في جميع الدعاوى المحالة التي ما زالت قيد النظر في المنطقة.

(٦) الضميمة الثامنة.

١٠ - ولا تزال هيئة المحكمة المنشأة للبت في طلبات الحصول على معلومات سرية لاستخدامها في المحاكمات الوطنية تواصل عملها بكفاءة، حيث أصدرت تسعة قرارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١١ - وما زال انتهاك حرمة المحكمة يشكل تحديات جسيمة؛ وقد نظرت المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عدة قضايا تتصل بانتهاك حرمة المحكمة. فالتحقيق والمحاكمة والطعن في ادعاءات حصول انتهاك الحرمة تستنزف موارد المحكمة المحدودة. بيد أنه لا بد من مواجهة المحاولات الرامية إلى عرقلة إقامة العدل بكفاءة وفعالية حفاظاً على نزاهة الإجراءات الأساسية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتتخذ المحكمة حالياً جميع التدابير الممكنة للحد من تأثير ادعاءات انتهاك حرمة المحكمة على سير الإجراءات الأساسية، غير أنه في الحالات التي يؤدي فيها انتهاك مزعوم لحرمة المحكمة إلى منع شهود من المثول أمام المحكمة، فقد تتعرق مواصلة تلك الإجراءات الأساسية إلى حد كبير.

## ثانياً - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

١٢ - رغم التحديات الكثيرة الماثلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف اتخاذ كل ما في وسعهما من التدابير لتعجيل إجراءاتهما، مع الحرص على احترام حقوق المتهمين احتراماً كاملاً في الوقت ذاته. وأفضل طريقة لاستيعاب الخطوات التي اتخذتها الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف لضمان إجراءات عادلة وسريعة هي فهم السياق المحيط بكل قضية على حدة. لذلك، يرد أدناه موجز مقتضب للقضايا المعروضة حالياً على المحكمة، بالإضافة إلى الحلول المعتمدة لمواجهة التحديات المحددة التي أثارها.

## ألف - الإجراءات التمهيدية للمحاكمة

١٣ - في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠، نقضت دائرة الاستئناف في معرض نظر قضية المدعي العام ضد راموش هاراديناي وآخرين قرار الدائرة الابتدائية تبرئة المتهمين من بعض التهم الواردة في لائحة الاتهام، وأمرت بإعادة محاكمتهم بناء على تلك التهم. وفي الجلسة الأولى لاستعراض سير القضية، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أشار المدعي العام إلى أنه سيكون بمقدوره تقديم قائمة الشهود والأحراز ومذكرته التمهيدية وفقاً للقاعدة ٦٥ ثالثاً بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد حدد قاضي الإجراءات التمهيدية المواعيد النهائية لإنجاز عدد من الخطوات الرئيسية الأخرى اللازمة للتحضير لإعادة المحاكمة، بما في ذلك تقديم الدفاع مذكرته التمهيدية وبياناً مشتركاً بشأن ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين. وقد حث قاضي الإجراءات التمهيدية الطرفين على تقديم أي أدلة عُرضت بالفعل في

المحاكمة الأولى إلى جلسة إعادة المحاكمة جزئيا في أسرع وقت ممكن. وتشير التقديرات إلى أن أقرب وقت للشروع في إجراءات إعادة المحاكمة جزئيا هو أواخر شهر كانون الثاني/يناير أو أوائل شباط/فبراير ٢٠١١، وأنها ستستغرق سبعة أشهر، ليصدر الحكم في أواخر آب/أغسطس أو أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويجب التأكيد على أن هذه التقديرات تقريبية جدا في هذه المرحلة.

## باء - إجراءات المحاكمة

١٤ - اكتملت الآن قضية المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين التي تشمل عدة متهمين. ووفقا للتوقعات الواردة في التقرير الأخير، صدر الحكم في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأدين كل متهم من المتهمين السبعة بعدة تهم، وتراوحت العقوبات من السجن لمدة خمس سنوات إلى السجن مدى الحياة<sup>(٧)</sup>.

١٥ - وفي قضية المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفتش، يواجه المتهم اتهاما بارتكاب جرائم في ١٤ بلدية في كوسوفو في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٩٩، بما في ذلك ترحيل أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، وارتكاب القتل الجماعي بحق أكثر من ٩٠٠ من ألبان كوسوفو. وتشكل هذه الجرائم الأساس الذي تستند إليه التهم الخمس بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها التي وردت بشأنها ادعاءات في لائحة الاتهام. وبفضل الحرص على إدارة إجراءات المحاكمة، وتشجيع طرفي الدعوى بقوة على الاستغناء عن الشهود غير الأساسيين، اختتمت مرحلة تقديم أدلة الدفاع في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، أي في وقت أبكر مما كان متوقعا في السابق. واكتملت الدفع النهائية للطرفين في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠. وكان الموعد الأصلي المقرر لصدور الحكم هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. بيد أنه من غير المرجح الآن الوفاء بهذا الموعد على ما يبدو. فالتقدير الأصلي لم يكن صائبا في تخمين الوقت الذي سيستغرقه القاضيان الآخران العاملان في قضية دورديفتش في نظر القضاة الأخرى. فأحد القاضيين، وهو القاضي فلوغ، يرأس مداولات قضية توليمير، بينما يتولى القاضي الآخر، وهو القاضي بيرد، نظر قضية كارادزيتش. وقد أعاق التزام هذين القاضيين بهاتين القضيتين الآخرين جدولة المداولات، مما تسبب في تأخير صياغة الحكم. وعلاوة على ذلك، فقد وُضع التقدير الأصلي لموعد الانتهاء من القضية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ تأسيسا على ملاك من خمسة موظفين من ذوي الخبرة. غير أنه بسبب تناقص عدد الموظفين ومتطلبات المحاكمات

(٧) الضميمة الأولى - ١.

الأخرى، تضاعل للأسف عدد الموظفين المتدربين للعمل ضمن فريق دورديفتش إلى أقل من موظفين من ذوي الخبرة، بالإضافة إلى موظف دائم وموظف مؤقت. وكان لفقدان الموظفين من ذوي الخبرة تأثير ضار على وتيرة عملية صياغة الحكم.

١٦ - ويعكف القاضي باركر، وهو قاض دائم في المحكمة والقاضي الذي يرأس هذه القضية، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإكمال المحاكمة في أسرع وقت ممكن، بيد أنه لا يمكن ضمان إصدار الحكم قبل انتهاء ولاية القاضي باركر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبناء على ذلك، سيطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية القاضي باركر إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ للسماح بإكمال نظر قضية دورديفتش على نحو منظم. ولن تسعى المحكمة إلى الاستعاضة عن القاضي باركر وفقا لعملية التقليل العام للمحكمة تمشيا مع استراتيجية الإنجاز.

١٧ - والجدير بالذكر أنه لو جرى نقل دورديفتش إلى عهدة المحكمة في وقت أبكر لتستمر محاكمته مع شركائه في التهمة أثناء نظر قضية ميلوتينوفيتش وآخرون. غير أنه يحاكم الآن بمفرده في قضية منفصلة.

١٨ - وتشمل لائحة الاتهام في قضية المدعي العام ضد أنتي غوتوفينا وآخرين - تضم ثلاثة متهمين - تسع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، يُزعم أنها ارتكبت في عام ١٩٩٥ بحق السكان الصرب في أربع عشرة بلدية تقع في الجزء الجنوبي من منطقة كرايينا في جمهورية كرواتيا. وهذه هي أول محاكمة تشمل جرائم يزعم ارتكابها بحق السكان الصرب في كرواتيا. وقد استمعت المحكمة إلى آخر شاهد في القضية في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وقدم الطرفان مذكراتهما النهائية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠. واستمعت الدائرة إلى المرافعات النهائية في ٣٠ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وهي بصدد إجراء مداولاتها في الوقت الراهن. وشهدت المحاكمة في جميع مراحلها منازعة واسعة النطاق بشأن عدم تلبية الطلبات التي قدمها المدعي العام إلى كرواتيا للإدلاء بوثائق. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، رفضت الدائرة طلب المدعي العام إصدار أمر بحق كرواتيا لهذا الغرض. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أدت تحقيقات جنائية أجريت في كرواتيا إلى اعتقالات وعمليات تفتيش طالت أعضاء فريق دفاع غوتوفينا، مما أدى إلى سلسلة من الطعون المتصلة بتزاهة إدارة الإجراءات وسرعتها. واستؤنف قرار الدائرة، وما زالت دائرة الاستئناف لم تبت بعد في الطعن، مما قد يتسبب في تأخيرات رهنا بالنتائج التي سيتمخض عنها قرار المحكمة. وقد تطلبت هذه المسائل من طرفي الدعوى والدائرة رصد قدر كبير من الموارد. وأخيرا، فقد أخذ اثنان من القضاة وأفراد من موظفي الدعم القانوني يشغلون منذ



بداية عام ٢٠٠٩ في قضية أخرى (القاضي أوري الذي يرأس المحاكمة والقاضي غووانزا، بشأن ستانيزيتش وسيماتوفيتش)، مما أتاح المضي قدماً في كلتا المحاکمتين، لكن ذلك أسفر أيضاً عن تحويل موارد من محاكمة غوتوفينا وآخرين. ومن المتوقع مبدئياً أن يصدر الحكم في آذار/مارس ٢٠١١.

١٩ - وسيتعين أن تطلب المحكمة تمديد أحكام القرار ١٨٧٧ (٢٠٠٩) من أجل تمديد فترة ولاية القاضي كينيس إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ليتمكن من إكمال مهمته في إطار هذه القضية.

٢٠ - وفي المحاكمة المتعلقة بقضية المدعي العام ضد مومسيلو بيريزتش، يواجه المتهم ١٣ تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها، يزعم أنها ارتكبت في سرايفو، وزغرب، وسريبرينيتشا. ومنذ الفترة المشمولة بآخر تقرير، زادت تقديرات المدة اللازمة لانتهاء من هذه المحاكمة بستة أشهر تقريباً. ورغم أن مرافعة المدعي العام جاءت أوجز مما كان متوقعاً من حيث الشهود المدعويين للإدلاء بأقوالهم، فقد استغرقت مدة أطول من حيث عدد الأشهر التقويمية، نظراً لمشاكل الجدولة والتأخر في قبول عدد كبير من الوثائق. لذلك، خفضت الدائرة الابتدائية عدد الساعات المخصصة لمرافعة الدفاع، وعقدت أكبر عدد ممكن من جلسات الاستماع لإكمال القضية بأسرع وقت ممكن. واستلم المدعي العام العديد من المذكرات العسكرية التي تعود ملكيتها لراتكو ملاديتش، في أعقاب التحقيقات الجديدة التي أجرتها السلطات الوطنية. ونظراً إلى المرحلة المتأخرة التي بلغتها المحاكمة، فقد استلزمت هذه الأدلة الجديدة إرجاء إجراءات المحاكمة لأكثر من شهرين ريثما تترجم المواد ليتسنى للدفاع إعادة تقييم قضيته قبل تقرير أسلوب مواصلة عمله. وعلاوة على ذلك، واجه الدفاع صعوبات في وضع جدول زمني لإدلاء الشهود بأقوالهم، مما أدى أحياناً إلى تأجيل الإجراءات - رغم تدخلات الدائرة المتكررة. وتم تعيين قاضٍ لنظر قضية ستانيزيتش وسيماتوفيتش، بينما تم مؤخراً انتداب القاضي الذي يرأس هذه المحاكمة لرأس إعادة المحاكمة في قضية هاراديناي وآخرين. وتشير التوقعات الراهنة إلى أن الحكم سيصدر بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١. ومن العوامل الإضافية التي قد تحول دون بلوغ هذا الهدف التماس المدعي العام إعادة فتح القضية لضم مواد من يوميات ملاديتش.

٢١ - وفي قضية المدعي العام ضد يوفيكاستانيزيتش وفرانكو سيماتوفيتش، يواجه المتهمان أربع تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتهمة بارتكاب جرائم حرب. وما زالت العوامل المبينة في التقرير السابق والتي تسببت في التأخيرات الماضية - حادثة عهد فريق دفاع سيماتوفيتش نسبياً والحالة الصحية لستانيزيتش - تؤثر في الجدول الزمني لهذه القضية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دأبت الدائرة على عقد جلسات لمدة يومين في الأسبوع، مما تسبب في مشاكل عند وضع الجدول الزمني لإدلاء الشهود بأقوالهم، وأجبر الدائرة في بعض المناسبات على إلغاء جلسات الاستماع نظرا لأن عقد الجلسات لمدة يومين في الأسبوع يحد كثيرا من إمكانية إبقاء الشهود الاحتياطيين في لاهاي. فعندما يستغرق أحد الشهود أكثر من يومين للإدلاء بشهادته، تقوم الدائرة في غضون مهلة قصيرة بترجمة جلسات إضافية لتيسير عودة الشاهد في وقت مبكر والتعويض عن الوقت الضائع. وتواصل الدائرة وموظفو الدعم القانوني العمل في هذه القضية بالموازاة مع قضايا أخرى (القاضي أوري رئيس المحاكمة والقاضي غووانزا بشأن قضية غوتوفينا وآخرين، والقاضي بيكار بشأن قضية بيريشتش) عن طريق إدارة الجدول الزمني للمحكمة على نحو دقيق. وفي الوقت الراهن، لا يعمل في هذه القضية بدوام كامل سوى ثلاثة من موظفي الدعم القانوني، بينما يقدم بقية الموظفين الدعم القانوني للقضاة في هذه المحاكمة بالإضافة إلى ما يقدمونه من دعم للقضاة في القضايا الأخرى. وفي الآونة الأخيرة، قررت الدائرة أن ترفع عدم أيام الجلسات من يومين إلى ثلاثة أيام، ابتداء من نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ فصاعدا. وليس من الممكن زيادة عدد أيام الجلسات أكثر من ذلك في هذه المرحلة لأسباب عدة، منها الجدول الزمني للمحكمة في قضية بيريشتش التي يشارك فيها القاضي بيكار. ونتيجة لوفاء المحامي السابق لسيماتوفيتش، ما زال من المتوقع إعطاء وقت إضافي لهيئة الدفاع لتمكين من إعداد دفاعها عقب انتهاء المرافعة الرئيسية للمدعي العام. وما لم تتغير وتيرة المحاكمة الحالية، فمن المقرر أن يصدر الحكم في حزيران/يونيه ٢٠١٢، رغم أن هذا التقدير يظل مبدئيا بسبب العوامل المذكورة أعلاه - لا سيما الحالة الصحية للمتهم.

٢٢ - وتتسم قضية المدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين - تشمل ستة متهمين - بدرجة استثنائية من التعقيد، حيث تنطوي على ٢٦ تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تنتشر في زهاء ٧٠ موقع جريمة، ويزعم أنها ارتكبت على يد كروات بوسنيين بحق مسلمين بوسنيين في البوسنة والهرسك، في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إلى حوالي نيسان/أبريل ١٩٩٤. وبالإضافة إلى جلسات الاستماع في المحكمة، فإن سجل المحكمة شاهداً على عبء العمل الهائل المنفذ خارج المحكمة بسبب هذه القضية: منذ بدء المحاكمة، تلقت الدائرة أكثر من ٥٠٠ طلب خطي، وأصدرت حتى الآن ٦٨٤ قرارا خطيا. وكان بعض هذه الطلبات معقدا للغاية، وشمل طلبات قبول ٧٣٥ واقعة تم إثباتها قضائيا، وقبول أكثر من ٥٠٠٠ حرز من منصة الدفاع. وأصدرت الدائرة العديد من القرارات الخطية والشفوية بشأن طلبات شفوية لقبول أدلة من خلال ٢٠٨ شهود أدلوا بشهادات

شفوية. وقامت الدائرة الابتدائية بتحليل ٢٣٦ إفادة خطية لأغراض قبولها عملاً بالقاعدة ٩٢ مكرراً. وقد قبل حتى الآن ٨٦٢ ٩ حرزا بصفتها أدلة.

٢٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أعلنت الدائرة الابتدائية انتهاء مرحلة الدفاع في إطار المحاكمة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، قدم برليتش التماسا لتنحية أحد القضاة من هيئة المحاكمة، وطلبا لتأجيل الإجراءات لحين البت في الالتماس. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أوقفت الدائرة الابتدائية الإجراءات مؤقتاً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، رفض الرئيس التماس التنحية، واستأنفت الدائرة الابتدائية الإجراءات، وأصدرت العديد من القرارات التي كانت معلقة. وتأخرت المحاكمة أيضاً بسبب تقديم عدد من الطلبات المعقدة. فقد التمس برلياك من الدائرة الابتدائية قبول ما يربو على ١٥٠ إفادة خطية من الشهود بدلا من الشهادة الشفوية، وعرضت المسألة على دائرة الاستئناف، واستغرقت تسويتها ١٣ شهرا. وفي صيف عام ٢٠١٠، قدم المدعي العام طلبا لإعادة فتح قضيته بسبب اكتشاف المذكرات العسكرية لملاييتش؛ وحظي الطلب بالقبول. وردا على ذلك، قدمت أربع فرق دفاع الآن طلبات لإعادة فتح قضاياها. وفي ظل هذه الظروف، قدرت الدائرة الابتدائية أن المحاكمة ستشهد تأخيرا بحوالي خمسة أشهر، ومن غير المرجح أن تتمكن من سماع المرافعات الختامية بحلول نهاية السنة.

٢٤ - ويعمل رئيس جلسات المحاكمة القاضي أنطونيي أيضا رئيسا لجلسات المحاكمة في قضية شيشيلي، بينما يشارك القاضي ميندوا في هيئة المحاكمة لقضية تولىمير. وعلاوة على ذلك، كان لارتفاع معدل دوران الموظفين تأثير في عمل الدائرة. فمنذ بداية المحاكمة، انُذِب أربعة موظفين مختلفين من الموظفين القانونيين الأقدمين برتبة ف-٥ للعمل في هذه القضية على التوالي، بالإضافة إلى موظفين قانونيين مختلفين برتبة ف-٤، وأربعة موظفين قانونيين مختلفين برتبة ف-٣. وفي الوقت الراهن، يتألف فريق الدعم القانوني من خمسة موظفين قانونيين معاونين برتبة ف-٢، تقل مدة خبرة اثنين منهم في القضية عن ثلاثة أشهر. ويؤثر التناقص المستمر في عدد الموظفين في هذه المحاكمة في المدة اللازمة لكي تبت الدائرة في الالتماسات العديدة التي يقدمها الطرفان، وكذلك في المدة اللازمة لتحليل الأدلة وإعداد الحكم النهائي. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٢٥ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، الذي تولى الدفاع عن نفسه، يواجه المتهم تسع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، يُزعم أنها ارتكبت في إقليم كرواتيا، في عدة مناطق بالبوسنة والهرسك، وفي فويفودينا (صربيا) في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩١ لغاية أيلول/سبتمبر ١٩٩١. واستمعت المحكمة

إلى أقوال الشاهد الأول بناء على طلب المدعي العام في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبعد تعليق المحاكمة لمدة ١١ شهرا (من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) بسبب ادعاءات تخويف عدد من الشهود، قررت الدائرة الابتدائية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أن تستأنف المحاكمة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقبلت الدائرة الابتدائية عددا كبيرا من الأدلة الخطية التي أدلى بها شهود غير حاضرين بغية الإسراع بالإجراءات. ومنذ بدء المحاكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة الابتدائية حوالي ٣٧٠ قرارا خطيا، وحوالي ٩٠ قرارا شفويا (تشمل ٤٨ قرارا في الفترة ما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠). وقررت الدائرة الابتدائية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أن تنظر في التماس انتهاك حرمة المحكمة المقدم من شيشيلي ضد المدعي العام، بدل إرجاء المسألة لغاية نهاية المحاكمة. وكان هذا هو السياق الذي أمرت فيه الدائرة الابتدائية قلم المحكمة بتعيين "صديق للمحكمة" للتحقيق فيما إذا كان هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بإقدام بعض أعضاء هيئة الادعاء على انتهاك حرمة المحكمة. وسيجرى هذا التحقيق بالموازاة مع القضية الرئيسية تفاديا للتأخير.

٢٦ - وتلقت الدائرة الابتدائية في الآونة الأخيرة التماسات من هيئة الادعاء للاستماع إلى إفادات إضافية من شهود أدلوا بالفعل بشهادتهم أو اعتبروا غير قادرين على الحضور للإدلاء بشهادتهم بسبب مشاكل صحية خطيرة. وتوجد هذه الالتماسات قيد نظر الدائرة الابتدائية، وقد يكون لها تأثير على التقدم في هذه القضية. وفي حالة قبول هذه الالتماسات، قد يتعذر على الدائرة الابتدائية جدولة جلسة الاستماع بموجب المادة ٩٨ مكررا قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كأقرب تاريخ ممكن. ومن الصعب للغاية أن تفيد الدائرة الابتدائية في هذه المرحلة بموعد انتهائها من القضية، لأن الأمر يرهق بعدد الشهود الذين يسعى شيشيلي إلى استدعائهم والمدة المقدر أن تستغرقها مرافعته. وقد أفاد شيشيلي حتى الآن أنه يحتاج إلى عامين لإعداد قضيته، ما لم تتح له الأموال اللازمة لكفالة دفاعه، وهو الأمر الذي رفضه حتى الآن قلم المحكمة الذي يؤكد أن شيشيلي لم يتعاون ويقدم المعلومات اللازمة بشأنه حالته المالية، ومن ثم، لم يثبت أنه في حالة عوز. وتعكف الدائرة الابتدائية حاليا على نظر هذه المسألة بجدية شديدة، ولن تألو جهدا لحلها. ولهذه المشاكل المرتبطة بتمويل فريق دفاع شيشيلي وبمسألة حالته الصحية أثر مباشر على الجدول الزمني للمحاكمة. ومن الممكن أن يتأثر الجدول الزمني للمحاكمة أيضا بالمدة التي ستستغرقها دعوى انتهاك حرمة المحكمة ضد هيئة الادعاء (أقامها شيشيلي في عام ٢٠٠٧) وضد شيشيلي (أقامتها هيئة الادعاء بشأن حسابات شيشيلي) اللتين لم يبت فيهما بعد.

٢٧ - ولا بد من التأكيد أيضا على أن فريق المحامين الذي يساعد الدائرة الابتدائية في قضية ميثشيلي يعاني من نقص الموظفين: ففي بداية القضية، كان الفريق يتألف من سبعة موظفين؛ وبسبب المعدل الكبير لدوران الموظفين العاملين في القضية، صار الفريق يتألف من أربعة موظفين فحسب، من بينهم اثنان تقل مدة خبرتهما في هذه القضية وداخل المحكمة عن ثلاثة أشهر. ويؤثر هذا الأمر سلباً في عمل الدائرة الابتدائية ككل، ولا سيما في معدل البت في الطلبات وحسمها وتحليل الأدلة. وتتأثر هذه القضية أيضا بتأخر أعمال الترجمة، نظراً لأن الدائرة الابتدائية تستخدم ثلاث لغات عمل (البوسنية/الكرواتية/الصربية، والإنكليزية، والفرنسية). ومن المتوقع أن يصدر الحكم في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بيد أن هذا التاريخ لا يعدو أن يكون مبدئياً.

٢٨ - وفي قضية المدعي العام ضد ميكو ستانيسيتش وستويان زوبليانين، وُجّهت إلى المتهمين ١٠ تهم تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها يُزعم ارتكابها بالتواطؤ مع أفراد آخرين تابعين لعصابة إجرامية ضد مسلمي البوسنة وكروات البوسنة في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين ١ نيسان/أبريل و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. والنطاق الجغرافي للاتحة الاتهام في هذه القضية واسع، ويشمل عدداً من البلديات يماثل العدد الوارد في محاكمة كارادزيتش. وبدأت المحاكمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وهي جارية حالياً منذ ١٤ شهراً. وتعدّ الدائرة جلساتها باستمرار خلال خمسة أيام في الأسبوع، مع توقفات قصيرة فقط، مثلاً عندما كان يتعين تغيير مواعيد مثول الشهود أو عند عدم حضورهم مع إعطاء مهلة قصيرة. وزيدت المدة التقديرية الحالية لإنهاء هذه المحاكمة بثلاثة أشهر أخرى. ومن الضروري تمديد الوقت لتمكين الادعاء العام من استدعاء ٤٤ شاهداً إضافياً للإدلاء بشهادتهم بشأن مسائل خلصت الدائرة إلى أنها غير مؤهلة لأن تُقبل كوقائع تم الفصل فيها. ونظمت الدائرة عن كثب إضافة هؤلاء الشهود وقللت الوقت الإضافي اللازم عن طريق الحد من عدد الشهود الذين يُلتبس استدعاؤهم بحوالي ٢٠ في المائة والحد من الوقت المتاح لتقديم أدلتهم بحوالي ١٥ في المائة. وما زالت الدائرة تنظم طول الإجراءات عن طريق قبول الأدلة الخطية وقبول حوالي ١٥٠٠ واقعة جرى الفصل فيها في قضايا سابقة. ووفورات الوقت المتحققة من هذه التدابير كبيرة، غير أنه من الصعب قياسها كمياً. كما أدى استخدام بيانات الشهود في إطار القاعدة ٩٢ ثالثاً إلى تحقيق وفورات في الوقت، إلا أنه ما زال يلزم أن يدلي العديد من الشهود بجزء من شهادتهم بصورة المباشرة، وذلك لأن شهادتهم السابقة لا تتضمن أدلة ذات صلة مباشرة بالمتهم في هذه القضية.

٢٩ - وما زالت كافة الأطراف تثير مسائل إجرائية متعددة ومعقدة، وتواصل كافة الأطراف تقديم الالتماسات بمعدلات كبيرة. وتصرفت الدائرة في العديد من الالتماسات المعلقة، ولكن ما زال يعوقها قلة عدد الموظفين المخصص لقضية من هذا الحجم والتعقيد.

٣٠ - وحتى وقت غير بعيد كان من المتوقع الانتهاء من مرافعة الإدعاء العام بحلول العطلة الشتوية، بعد ١٥ شهراً؛ إلا أنه في أيلول/سبتمبر، وافقت الدائرة على التماس للإدعاء العام بإضافة أجزاء مهمة من المذكرات العسكرية لراتكو ملاديتش إلى قائمة أحرارها المحتملة، ولم تقدم الصيغ الأصلية لهذه المذكرات إلى الادعاء العام إلا في أيار/مايو ٢٠١٠. ومع أن الدائرة الابتدائية قللت بشكل كبير حجم المواد المحتمل إتاحتها لأغراض الإدلاء بها في المحاكمة، فإنه قد جرى مؤخرا الكشف للدفاع عن كميات كبيرة من المواد ذات الصلة، ويحق له الآن، حرصاً على إجراء محاكمة عادلة، أن يُمنح وقتاً إضافياً لفحص المواد الجديدة والاستعداد بناء على ذلك. ولذلك أُجل الاستماع إلى الشاهد الخبير المتبقي الذي وجه له استدعاء من الادعاء العام إلى ما بعد العطلة الشتوية. وربما يتأثر أيضاً الانتهاء من تقديم حجج الإدعاء بنتائج الطلبات المعلقة المتصلة بقبول أدلة ١٢ شاهداً إضافياً بصيغة خطية عملاً بالقاعدة ٩٢ مكرراً ونتائج المناقشات الجارية بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق على وقائع معينة.

٣١ - وما زالت تظهر معلومات فيما يتعلق بنطاق مرافعة الدفاع، وسيحدد موعد إجراء اجتماع سابق لمرافعة الدفاع بمجرد الانتهاء من مرافعة الادعاء العام. وتتوقع الدائرة الابتدائية حالياً أنه رغم الوقت الإضافي اللازم لمرافعة الادعاء العام، يمكن الانتهاء من تقديم أدلة الدفاع بحلول نهاية عام ٢٠١١، مع إجراء المرافعات الختامية في أوائل عام ٢٠١٢. ويتوقع إصدار الحكم بعد ذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٣٢ - وفي قضية المدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش، وجهت إلى المتهم، الرئيس السابق لجمهورية صربسكا، ١١ تهمة تشمل الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها في سرايفو وسريبرينيتشا وفي ٢٠ بلدية في جميع أرجاء البوسنة والهرسك. ونظراً لظروف ذكرت سابقاً، تأخر الاستماع إلى الأدلة أثناء المحاكمة ولم يبدأ إلا في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٠. وخلال المراحل الأولى من الاستماع إلى الأدلة، أبلغت الدائرة كارادزيتش في عدد من المناسبات بأنه لم يجر استجواب الشهود الذين استدعاهم الادعاء العام بكفاءة أو على نحو معقول. وبالتالي، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، خلصت الدائرة إلى أنه من الضروري لها أن تشرع في فرض حدود زمنية على كارادزيتش لاستجواب كل شاهد من الشهود. ومع أن فرض حدود زمنية أسفر عن تقليل الوقت

المستغرق في المحكمة بصفة عامة، فإن الدائرة اعترفت أيضا بأن كارادزيتش يحتاج إلى وقت لاستجواب كل شاهد من الشهود أطول بكثير من الوقت الذي استغرقه الادعاء العام في الاستجواب الرئيسي الذي قام به لأن استجواب كل شاهد تقريبا يجري عملا بالقاعدة ٩٢ ثالثا التي تعرض من خلالها أدلة خطية ضخمة الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب ارتكاب الادعاء العام لمخالفات مستمرة متعلقة بالإفصاح، إلى جانب تلقي أدلة جديدة من جمهورية صربيا، في توقفات قصيرة في سير الإجراءات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان التقدم المحرز في المحاكمة موضوع مناقشة جرت في جلسة لاستعراض سير القضية عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نوقشت خلالها سبل الإسراع في الإجراءات مع الطرفين. وبعد جلسة الاستعراض تلك لسير القضية، قررت الدائرة أن تعقد، اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، جلسات طويلة تشمل ٤٥ دقيقة إضافية يوميا، كلما أمكن ذلك.

٣٣ - ومثل المحاكمات الجارية الأخرى وفي ضوء اتساع نطاق هذه القضية، يعاني الفريق القانوني المكرس للدائرة المعنية بقضية كارادزيتش من نقص في الموظفين. وسيظل هذا النقص في الموظفين يؤثر على الوقت اللازم لمعالجة الالتماسات الجارية والمسائل العملية التي تنشأ خلال سير المحاكمة وإجراء ما يلزم من تحليل للأدلة. ومنذ بدء الإجراءات، تمكنت الدائرة من استيعاب عبء عمل كبير ناشئ خارج قاعة المحكمة، حيث نظرت في نحو ٢٩٠ التماسا وأصدرت ٢٥٠ قرارا خطيا. وجرى بالفعل قبول الإدلاء بأكثر من ٤٥٠ ٢ وثيقة ضمن الأدلة، وجرت الإحاطة قضائيا بحوالي ٣٠٠ ٢ واقعة جرى الفصل فيها. وبالإضافة إلى ذلك، كما سبق ذكره، تستدعي الغالبية العظمى من الشهود الذين يطلبهم الادعاء العام عملا بالقاعدة ٩٢ ثالثا. ومع أن القاعدة ٩٢ ثالثا تشكل تدبيرا من تدابير توفير الوقت في المحاكمة يقدم بواسطته بيان خطي عوضا عن شهادة شفوية قبل الخضوع للاستجواب، فإنه يجب على الدائرة أن تحلل الأدلة الخطية، التي تتألف في بعض الحالات من مئات الصفحات، وهذا ظرف من الظروف التي قد تزيد الوقت اللازم لإعداد الحكم. وأحدث تقدير لإنجاز هذه المحاكمة هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣٤ - وفي قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير، وُجهت إلى المتهم ثمانى تهم تشمل جرائم الإبادة الجماعية والقتل والإبادة والنقل القسري، نشأت عن أحداث دارت في أكثر من ٢٠ موقع جريمة. وتتواصل المحاكمة بصورة مطردة، رغم التزامات رئيس المحكمة فلوغ في قضية دورديفيتش والقاضي ميندوا في قضية برليتش وآخرين والتأخيرات الناجمة عن اختيار المتهم تمثيل نفسه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الدائرة الابتدائية باطراد وتيرة جلساتها. وعقدت الدائرة الابتدائية جلسات خلال يومين من كل أسبوع حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٠ بسبب التزامات القضاة في محاكمات أخرى ومستوى شغل قاعات

المحكمة. ومع الانتهاء من مرحلة تقديم الأدلة في قضية دورديفيتش، عقدت الدائرة الابتدائية جلساتها خلال ثلاثة أيام من كل أسبوع من بداية حزيران/يونيه إلى بداية فترة العطلة الصيفية. ومنذ فترة العطلة الصيفية، عقدت الدائرة الابتدائية جلساتها خلال أربعة أيام من كل أسبوع. ولدى اتخاذ قرار بزيادة وقت انعقاد الجلسات الأسبوعية، أخذت الدائرة الابتدائية في اعتبارها توافر موظفين إضافيين لفريق الدفاع الخاص بتوليمير، وهو أمر أصبح ممكنا بقرار اتخذته قلم المحكمة في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠. وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارا بشأن قبول الأدلة، أمرت فيه بقبول أدلة ٤٧ شاهدا مع خضوعهم للاستجواب. وأتاح هذا وضع تقدير أكثر دقة لطول ما بقي من المرافعة الرئيسية للدعاء العام، التي من المتوقع حاليا الانتهاء منها حوالي نهاية نيسان/أبريل ٢٠١١. وكان متوقعا أن تستغرق المحاكمة ٢٤ شهرا، على أن يصدر الحكم بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٢، ولكن نتيجة لصدور قرار بشأن أدلة ٤٧ شاهدا، من المتوقع حاليا أن تستغرق المحاكمة ٢٧ شهرا على أن يصدر الحكم بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٢. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، قدم الادعاء العام تقديرا جديدا لطول مرافعته الرئيسية. ويجري حاليا تحليل هذا التقدير؛ ونتيجة لذلك، قد يكون من المبرر الزيادة مرة أخرى في تقدير طول المحاكمة.

٣٥ - وتجدر الإشارة إلى أنه لو كان توليمير قد أُحيل إلى المحكمة في وقت أبكر، لأمكن محاكمته مع شركائه المتهمين في قضية بوبوفيتش وآخرين. إلا أنه يحاكم حاليا لوحده في قضية مستقلة.

٣٦ - ولعل الحدث الذي يحتمل أن يؤثر، وربما سيظل يؤثر، في عدة محاكمات جارية، بما في ذلك محاكمات كارادزيتش وستانيسيتش وزوبليانين وشيشلي وستانيسيتش وسيماتوفيتش، وبرليتش وآخرون، هو تلقي المحكمة مؤخرا ١٨ مذكرة كتبها على ما يبدو راتكو ملاديتش، رئيس هيئة أركان جيش صرب البوسنة، في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥. ويمكن أن يشمل التأثير المحتمل تقديم أدلة إضافية، وإعادة فتح قضايا أُقفلت، وإعادة استدعاء شهود انتهوا بالفعل من الإدلاء بأدلتهم، مما يؤدي إلى مزيد من التأخير في المحاكمات والطعون اللاحقة.

٣٧ - ومن الأحداث الأكثر أهمية بكثير التي تؤثر سلبا على الجدول الزمني للمحاكمة والاستئناف استمرار تناقص عدد الموظفين، الذي يناقش بصورة أشمل فيما بعد في هذا التقرير.



## جيم - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة

٣٨ - ما فتئت الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة تعرقل إقامة العدل على يد المحكمة. إلا أن المحكمة تتخذ ما في وسعها من تدابير لكفالة البت في جميع قضايا انتهاك حرمة المحكمة بأسرع ما يمكن ودون تعطيل المحاكمات الجارية.

٣٩ - وما زالت قضية المدعي العام ضد شفكت كباشي معلقة ريثما يتم القبض عليه ونقله إلى لاهاي.

٤٠ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشلي، وجهت إلى المتهم تهمة انتهاك حرمة المحكمة بسبب الكشف العمد في أحد كتبه عن معلومات تحدد هوية ١١ شاهداً من الشهود المتمتعين بالحماية. وفي مثل أولي آخر جرى في ٦ أيار/مايو ٢٠١٠، رفض شيشلي، الذي يمثل نفسه، الدفع على أي أساس، وبالتالي سُجل الدفع بإنكار الذنب باسمه. وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قدم شيشلي التماساً بتنحية اثنين من القضاة المعيّنين في هيئة المحاكمة. وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أصدر الرئيس قراراً بشأن ملتمس التنحية يقضي بأنه لا أساس له، ولكنه مع ذلك عين هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة للنظر في الالتماس في ضوء فقه دائرة الاستئناف. كما طلب شيشلي تنحية أحد القضاة المعيّنين في فريق القضاة الثلاثة، ولكن الرئيس رفض هذا الالتماس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ باعتباره أيضاً دون أساس. وقرار فريق القضاة الثلاثة بشأن التماس التنحية الرئيسي ما زال معلقاً. وستستأنف المرحلة التمهيدية للمحاكمة بعد صدور القرار المتعلق بهذا الملمس. وبسبب تعليق الأنشطة التمهيدية للمحاكمة الناجمة عن هذا الالتماس المعلق، أُجلت المحاكمة بعض الشيء. ومن المتوقع إصدار الحكم في أوائل العام المقبل.

٤١ - وفي قضية المدعي العام ضد ييلينا راسيتش، تواجه المتهمة خمس تهمة بانتهاك حرمة المحكمة نشأت عن مزاعم بتزويدها الدفاع بشهادات زور في قضية لوكيتش ولوكيتش. وقد تأكد قرار الاتهام في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، وأُحيلت المتهمة إلى المحكمة بعد ذلك بفترة وجيزة. ومثلت أمام المحكمة مثولاً أولياً في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ودفعت براءتها من جميع التهم الموجهة إليها. وجاري الآن التحضير لإجراء المحاكمة<sup>(٨)</sup>.

(٨) انظر الضميمة الثالثة-١.

٤٢ - وطعنت فلورنس هارتمان في إدانتها بانتهاك حرمة المحكمة لإفصاحها عن معلومات تتعلق بقضية سلوبودان ميلوشيفيتش مخالفة بذلك الأوامر الصادرة عن دائرة المحكمة. والاستئناف المقدم من هارتمان هو الآن قيد النظر الفعلي من جانب دائرة الاستئناف ومن المتوقع صدور حكم بشأنه في الوقت المناسب.

## دال - دعاوى الاستئناف

٤٣ - في الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة حكمي استئناف. ولا تزال دائرة الاستئناف تنظر في الطعون المقدمة بشأن ثلاثة أحكام صدرت في حق ١٣ شخصاً<sup>(٩)</sup>.

٤٤ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها بشأن دعوى استئناف الحكم الصادر في قضية المدعي العام ضد ليوي بوشكوسكي ويوهان تارتشولوفسكي. وصدر في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ حكم الاستئناف المتعلق بثلاثة من المتهمين في قضية راموش هاراديناي وآخرين. وكان من المقرر مبدئياً أن يصدر الحكمين في شباط/فبراير ٢٠١٠، لكنهما أُجّلا لأن تناقص عدد الموظفين استلزم إعادة تشكيل أفرقة الدعم القانوني التي تساعد قضاة دائرة الاستئناف، وتقليص حجمها. وتفاقم هذا الوضع عندما طُلب إلى المسؤول الأول عن الصياغة في قضية بوشكوسكي وتارتشولوفسكي تقديم الدعم في قضايا أخرى، وهو ما أدى إلى تباطؤ وتيرة صياغة الأحكام.

٤٥ - وبعد أن وافت المنيّة راسم ديليتش في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أسقطت دائرة الاستئناف رسمياً دعوى استئناف الحكم الصادر في قضية المدعي العام ضد راسم ديليتش وأعلنت أن الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية حكمٌ نهائي.

٤٦ - وفي قضية المدعي العام ضد نيكولا شاينوفيتش وآخرين، قدم المتهمون الخمسة الذين أدانتهم المحكمة طعناً وقدم الادعاء بدوره طعناً آخر. وبالنظر إلى حجم القضية، جرى تمديد المهل الزمنية عدة مرات بغية ضمان عدالة الإجراءات. ورغم أن الجزء الأكبر من مرحلة تقديم المذكرات اكتمل في شباط/فبراير ٢٠١٠، لا تزال العرائض الإضافية تتوارد بشأن إدخال التعديلات على أسباب الطعن أو إجازة أدلة إضافية في دعوى الاستئناف أو قبول المذكرات من أصدقاء المحكمة. وتأخرت ترجمة الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية (وهو الحكم الأطول على الإطلاق) إلى اللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية، حيث انتهت في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بدلاً من نيسان/أبريل من العام نفسه. وبات في إمكان الدفاع التماس إجراء تعديلات على أسباب الطعن التي سبق تقديمها وذلك بعد تحليل حكم الدائرة

(٩) انظر الضميمة الثامنة.

الابتدائية المترجم إلى لغة يتقنها المدانون، مما يعني أن دائرة الاستئناف لن تتمكن من الاستماع للمرافعات الشفوية للأطراف إلا بعد إيداع الالتماسات المذكورة والبت فيها ثم الانتهاء من تقديم المذكرات الإضافية حسب الاقتضاء. ويعكس عدد الموظفين المتدربين لتقديم الدعم في هذه القضية حجمها وتعقدها. بيد أن العمل واجه صعوبات كبيرة نشأت عن التغييرات المستمرة في تشكيلة موظفي الدعم القانوني بسبب تناقص عددهم، بمن فيهم الموظفون المكلفون بمهام الإشراف (أربعة تغييرات في عام ٢٠١٠ في الموظفين الأعضاء في الفريق الذين تتراوح رتبهم من ف-٣ إلى ف-٥) والتعاقد مع موظفين بعقود مؤقتة قصيرة الأجل. وقد انضم هذا العام إلى عضوية الفريق المعني بهذه القضية خمسة أعضاء جدد من أعضائه الثمانية، وهم في درجات مختلفة من مراحل الإدماج والتدريب ليس فيما يتعلق بخصوصيات القضية فحسب بل وبأسلوب عمل دائرة الاستئناف أيضا. ويضاف إلى ذلك أن إحدى أعضاء الفريق من الرتبة ف-٣ كلفت بمهام إشراف وصياغة في قضية لو كيتش ولو كيتش لمساعدة فريق الصياغة فيها، وذلك علاوة على مهامها في قضية شايينو فيتش وآخرين. وفي ضوء ما سبق، من غير المتوقع الآن أن يكون بالإمكان عقد جلسة الاستئناف قبل صيف عام ٢٠١١، مع توقع صدور حكم الاستئناف في ربيع عام ٢٠١٢ أو أوائل صيف ذلك العام.

٤٧ - وفي قضية المدعي العام ضد ميلان لو كيتش وسريديوي لو كيتش، عُدل الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف بحيث يعقب التاريخ المحدد في الفترة المشمولة بالتقرير السابق بثلاثة أشهر ليصبح آذار/مارس ٢٠١١ (عوضا عن كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠). وأسفر تغيير كبير محاميي ميلان لو كيتش عن تأخر انتهاء مرحلة تقديم المذكرات لمدة ثلاثة أسابيع، فلم تحتتم إلا في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد أدى هذا التغيير، مع بعض التباطؤ في عملية الصياغة بسبب تبديل الموظفين، إلى حدوث التأخير. وعلاوة على ذلك، لم تُستكمل ترجمة حكم الدائرة الابتدائية إلى اللغات البوسنية/الكرواتية/الصلبية إلا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وطلب الدفاع تأجيل إحدى الجلسات لتمكين المدانين من تقديم التماس لتعديل إخطار الاستئناف بعد الاطلاع على الحكم المترجم إلى لغة يفهمونها. ولتسهيل عملية الصياغة، أُعيد انتداب موظفين إضافيين للمساعدة في هذه القضية إلا أنهما يواصلان تأدية مهام حيوية في قضايا أخرى. ومن المقرر مبدئيا عقد جلسة الاستئناف في أوائل عام ٢٠١١.

٤٨ - وفي قضية المدعي العام ضد فيزيلين شليفانتشانين، وافقت دائرة الاستئناف في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠ على الالتماس المقدم من المتهم طالبا فيه مراجعة حكم الاستئناف الصادر في قضية مر كيتش وشليفانتشانين. وقد عُقدت جلسة المراجعة في هذه القضية في

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وسيصدر في الوقت المناسب حكم بشأن المراجعة المطلوبة.

٤٩ - وفي قضية المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين، قدم خمسة من المتهمين السبعة الذين أدانتهم المحكمة الابتدائية طعنا وقدم الادعاء بدوره طعنا آخر. وفي ضوء حجم القضية، جرى تمديد المهلة الزمنية المخصصة لتقديم المذكرات من أجل ضمان عدالة الإجراءات. ومن المتوقع بناء على ذلك أن تُختتم هذه المرحلة في أيار/مايو ٢٠١١.

٥٠ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حكمي استئناف في قضية رو كوندو وقضية كاليمازيروا. ومن المتوقع صدور حكمين آخرين بحلول نهاية هذا العام<sup>(١٠)</sup>.

٥١ - ومن أجل استباق أي تأخير في البت في القضايا التي تنظر فيها دائرة الاستئناف، حددت العوامل المساعدة على التأخير وجاري تنفيذ سبل الوقاية منها أو تقليص أثرها إلى أدنى حد حيثما أمكن ذلك. وهناك خمسة عوامل هي التي يمكن أن تسبب أكثر من غيرها اختلالاً في التقديرات المتوقعة لانتهاء من أحكام الاستئناف. وأول هذه العوامل وأهمها على الإطلاق هو تناقص عدد الموظفين و/أو الافتقار إلى الخبرة في مجال تقديم الدعم في دوائر الاستئناف. أما العوامل الأخرى المؤدية إلى التأخير، فهي كما يلي: طبيعة القضايا المتعددة الأطراف المستأنفة؛ والعدد الهائل من الالتماسات السابقة للاستئناف؛ والمدة الزمنية الطويلة التي تتطلبها ترجمة الأحكام الابتدائية إلى اللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية، وكذلك ترجمة البيانات الخطية إلى إحدى لغات عمل المحكمة وإلى اللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية، ولا سيما في القضايا التي يمثل المستأنف فيها نفسه؛ وإدخال تعديلات على أسباب الاستئناف، ولا سيما بعد ترجمة الحكم الابتدائي (للمستأنفين الذين يمثلون أنفسهم بالدرجة الأولى).

٥٢ - أما التأخير الناجم عن تناقص عدد الموظفين و/أو الافتقار إلى الخبرة في مجال تقديم الدعم في دوائر الاستئناف، فقد أدى إلى وضع خطة لإعادة توزيع الموظفين من أجل توقع عدد ومستويات الموظفين اللازمين في دائرة الاستئناف حتى عام ٢٠١٤. بيد أن إعادة توزيع الموظفين بنقلهم من قضايا تم الفصل فيها إلى محاكمات ابتدائية جارية - لا إلى دوائر الاستئناف - هو الأولوية الملحة، وإن كان ذلك سيؤدي إلى نقص في عدد الموظفين العاملين في دوائر الاستئناف سيستمر في الأغلب حتى منتصف عام ٢٠١١. ولتعويض النقص في

(١٠) انظر الضميمة التاسعة.

عدد الموظفين ذوي الخبرة في مجال تقديم الدعم في دوائر الاستئناف، يجري الآن توزيع الموظفين القلائل ذوي الخبرة الطويلة في هذا المجال بين الأفرقة والقضايا المختلفة لتفادي الحالات التي لا يتوافر فيها الدعم إلا من موظفين غير متمرسين، وسيستمر توزيعهم على هذا النحو في المستقبل.

٥٣ - والقضايا المتعددة الأطراف المستأنفة، التي جاءت ثمرة لقرارات ضم الدعاوى من أجل كسب الوقت، هي بطبيعتها أكثر تعقيداً من القضايا المنفردة الطرف المستأنف. وتتعامل المحكمة مع حالات التأخير المرتبطة بهذا التعقيد عن طريق تخصيص الأعداد المناسبة من الموظفين، بمن فيهم العديد من الأشخاص الذين يتولون مسؤوليات التنسيق، والقيام، عند الاقتضاء، بتنظيم الأعمال المتصلة بصياغة الأحكام حسب المواضيع وليس حسب فرادى قضايا الاستئناف، من أجل تجنب التكرار في المهام والتحليل.

٥٤ - والعدد الهائل من الالتماسات السابقة للاستئناف التي يتوقع أن تزيد بتقدم النظر في القضايا، يتطلب إعطاء الأولوية حسب الاقتضاء للأمور المستعجلة، ولا سيما تلك التي يكون لها أثر كبير على إعداد القضية لجلسة الاستئناف، على الصياغة الفنية. ويُعين فريق يضم عدة أعضاء، وليس مجرد موظف قانوني معاون لقاضي المرحلة التمهيديّة للاستئناف، للنظر في الالتماسات، والإسهام في إعداد مشاريع الأحكام في الوقت المناسب وفي الملاحظات المقدمة من أعضاء الفريق الذين يتعاملون مع المسائل الفنية ذات الصلة.

٥٥ - والمدة الزمنية الطويلة التي تستغرقها الترجمة، ولا سيما في القضايا التي يمثل فيها المستأنف نفسه، تستدعي شرحاً أكثر تفصيلاً لا يسمح به تقرير بهذا الحجم، ولكن يمكن القول إن الجهود جارية لزيادة فعالية التنسيق المستمر مع قسم خدمات المؤتمرات واللغات من أجل تقييم التقدم المحرز وتحديد ما إذا كان من اللازم إعطاء الأولوية لترجمات معينة، وإعادة النظر في الشرط الداخلي للقسم الذي يستوجب إنجاز عملية تنقيح ترجمة حكم ما باعتباره وثيقة واحدة، عوض تنقيح كل مجلد على حدة وهو ما يسمح بتسليم الأجزاء المترجمة أولاً بأول.

٥٦ - وفيما يتعلق بإدخال تعديلات على أسباب الاستئناف، ولا سيما بعد ترجمة الحكم الابتدائي، هناك سبيل قضائي إلى جعل التعديلات المتصلة بالتأخر في تسليم الأحكام الابتدائية المترجمة تقتصر على الوقائع، على أساس أن المحامي بإمكانه تحديد كل الأخطاء القانونية المحتملة من خلال مراجعة الحكم باللغة الأصلية. وهذه مسألة لا يختص في البت فيها إلا فرادى هيئات الاستئناف مع مراعاة ظروف القضية ومصالح العدالة.

٥٧ - واختتمت الإجراءات المتعلقة بـ ١٢٥ شخصا من مجموع الأشخاص الذين أصدرت المحكمة لوائح اتهام بحقهم والبالغ عددهم ١٦١ شخصا ولم يتبق إلا متهمان - هما راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش - ينبغي تقديمهما إلى العدالة، وتتوقف مسألة إلقاء القبض عليهما على تعاون المجتمع الدولي. والمحكمة بإنجازاتها تتفوق تفوقا كبيرا على أي محكمة دولية أو مختلطة أخرى، سواء من حيث عدد الأشخاص الذين حوكموا أو من حيث مساهمتها في القانون الجنائي الدولي. وتبرهن هذه الإنجازات على حرص المحكمة على إنجاز ولايتها بسرعة وعلى نحو يتسم بالكفاءة.

## هاء - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية

٥٨ - كانت مهمة البت في طلبات الاطلاع على معلومات سرية لاستخدامها في الدعاوى المقامة على الصعيد الوطني بموجب القاعدة ٧٥ (حاء) قد أوكلت إلى مجلس أنشئ لهذا الغرض. وقد واصل المجلس المذكور تأدية مهامه بكفاءة حيث أصدر تسعة قرارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## ثالثا - الاحتفاظ بالموظفين

٥٩ - لا تزال نسبة الموظفين الأساسيين من ذوي المؤهلات العالية الذين يغادرون المحكمة سعيًا وراء وظائف أضمن في أماكن أخرى، في وقت تشارف فيه ولاية المحكمة على نهايتها، مرتفعة بصورة مثيرة للقلق. وعلاوة على ذلك، فقد دخلت المحكمة مرحلة تخفيض عدد موظفيها في وقت بلغت فيه إنتاجيتها مستويات أعلى من أي وقت مضى، في حين لم تسجل أي زيادة مناظرة في مستوى ملاكها الوظيفي منذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتحتاج المحكمة إلى مساعدة الدول الأعضاء لوقف تيار المغادرة هذا، حيث أدى فقدان موظفي المحكمة من أصحاب الخبرة إلى تباطؤ كبير في المحاكمات وإجراءات الاستئناف، وشكل عبئا شاقا على من تبقى من موظفي المحكمة ذوي الخبرة، وسيمثل عبئا ماليا أكبر بكثير على المجتمع الدولي في الأجل الطويل.

٦٠ - وقد استجاب مجلس الأمن لالتماسات المحكمة بالمساعدة باتخاذ قراره ١٩٣١ (٢٠١٠) في حزيران/يونيه ٢٠١٠، حيث لاحظ أهمية تزويد المحكمة بما يكفي من الموظفين للتعجيل بإنجاز أعمالها وأهاب بالأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى أن تواصل العمل مع مسجل المحكمة لإيجاد حلول عملية لمعالجة هذه المسألة مع اقتراب المحكمة من إنجاز أعمالها. وفي غضون ذلك، لا تزال المحكمة تلتزم باتخاذ إجراءات في هذا الصدد، حيث تواصل فقدان موظفيها الأساسيين من ذوي الخبرة العالية، وحيث تستمر سرعة الإجراءات

في التأثير بحالات التأخير التي يمكن تجنبها بأن يتخذ المجتمع الدولي إجراء عاجلاً لوضع حوافز تشجع الموظفين على البقاء في المحكمة حتى تنتهي الحاجة إليهم.

٦١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٥٦/٦٣، الذي يأذن للمحكمة بعرض العقود على الموظفين، وفقاً لمواعيد إجراء التخفيضات المقررة في عدد الوظائف وبما يتماشى مع الجداول الزمنية السائدة ذات الصلة للمحاكمات. ولكن على الرغم من وضوح صيغة القرار ومقصده، فإنه لم يُنفذ لأن السلطات المسؤولة عن الميزانية في مقر الأمم المتحدة تعتبر أن المحكمة لا يمكنها عرض عقود على الموظفين غير المشمولين بالغطاء المالي.

٦٢ - وبالتالي، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أصدرت لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة، وهي جهاز يتألف من مكتب إدارة الموارد البشرية واتحادات الموظفين والمديرين في الأمم المتحدة، توصيتين فيما يتعلق بالمحكمتين، ووافق عليهما نائب الأمين العام باسم الأمين العام في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠. وتنص إحدى هاتين التوصيتين، وهي التوصية ١٨، على ما يلي:

فيما يتعلق بالتعيينات المستمرة للموظفين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يشار إلى أن الجمعية العامة قدمت بالفعل حلولاً للمحكمتين المذكورتين أعلاه في قراراتها ٢٥٦/٦٣ و ٢٣٩/٦٤ اللذين طلبت فيهما إلى الأمين العام استخدام الأطر التعاقدية القائمة للمساعدة في الاحتفاظ بالموظفين. وفي هذا الصدد، يوصى بأن يُمنح كل موظفي المحكمتين المذكورتين أعلاه تعيينات محددة المدة بستتين، قابلة للتمديد سنتين آخرين. وستدار أعمال إنهاء تلك التعيينات وفقاً لأحكام المرفق ٣ للنظام الأساسي للموظفين.

٦٣ - وعقب إجراء مشاورات مع مقر الأمم المتحدة بنيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أوضح مكتب إدارة الموارد البشرية أنه على الرغم من عدم الاتساق مع قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦٣، فإن مسجل المحكمة يتمتع بالصلاحيات الكاملة لإصدار عقود لموظفي المحكمة لمدة سنتين بصرف النظر عن الأموال المقررة في الميزانية، وأن الغرض من التوصية هو منح الحافز لكل الموظفين عن طريق سداد تعويض في إطار النظام الإداري للموظفين في حال إنهاء التعاقد قبل انتهاء مدة العقد المحددة بستتين. وأوضح المكتب أنه يتعين تغطية ذلك التعويض بالموارد القائمة لدى المحكمة، وأنه لا يمكن طلب أي تمويل إضافي لتغطية مدفوعات التعويضات.

٦٤ - ولكن رغم تلك المشورة الواضحة من مكتب إدارة الموارد البشرية، ذكر تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (A/65/537) في الفقرة ٥١، وإن كان ذلك في سياق تقديم عقود مستمرة لموظفي حفظ السلام، ما يلي:

وتعتقد اللجنة أنه من غير المناسب بدء العمل بترتيبات تعاقدية طويلة الأجل يكون الغرض الرئيسي منها التمكن من تقديم تعويضات إنهاء الخدمة إلى موظفين محليين عُيّنوا للعمل في بعثة ميدانية محددة. وإذا كان الأمين العام يرى أن مدفوعات إنهاء الخدمة مهمة لحسن سير البعثات، فينبغي أن يقدم مقترحا في هذا الصدد مع إسهام لجنة الخدمة المدنية الدولية فيه، بما في ذلك الآثار المالية المرتبطة به.

٦٥ - ويُنشئ هذا التناقض بين سياسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومشورة مكتب إدارة الموارد البشرية صعوبات جوهرية لإدارة المحكمة وللمسجل. فمن جانب، يشجع مكتب إدارة الموارد البشرية المسجل على إصدار عقود أطول أجلا لغرض سداد تعويضات للموظفين، ومن جانب آخر هناك البيان الواضح الصادر عن اللجنة الاستشارية بأنه من غير المناسب إصدار عقود طويلة الأجل يكون غرضها الوحيد سداد التعويضات.

٦٦ - ونصت التوصية الأخرى الصادرة عن لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة، التوصية ١٩، على أن "الإدارة ستنظر في تحويل عقود موظفي المحكمة المؤهلين إلى التعيين الدائم على أساس الأولوية". ولكن بعد المشاورات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ مع مكتب إدارة الموارد البشرية، أبلغت المحكمة، بما يثير الدهشة إلى حد ما، بأن قائمة التوصيات التي أصدرتها لتحديد موظفيها الذين يتعين النظر في تحويل عقودهم إلى عقود دائمة قد أُحيلت إلى هيئة استعراض مركزية لأن المكتب لم يتفق مع أي من توصيات المحكمة. وذكر المكتب أن ذلك الاستعراض قد يستغرق وقتا طويلا لأن هيئة الاستعراض المركزية هي نفس الهيئة التي تُعنى بأعمال الاستقدام، وهو ما يحظى بالأولوية. وبناء على ذلك، أكد المكتب أنه على الرغم من الصياغة الواضحة لتلك التوصية، فإن موظفي المحكمة لن يحظوا بالأولوية في المعاملة من ناحية النظر في تحويل عقودهم إلى عقود دائمة.

٦٧ - وإجمالاً، لم يتحقق أي شيء حتى تاريخه، رغم الجهود العديدة التي بذلتها المحكمة لتأمين اتخاذ بعض التدابير الرامية إلى وقف تيار المعدل المثير للقلق لتناقص عدد الموظفين فيها، ورغم دعم مجلس الأمن لتلك الجهود كما يتضح من القرار ١٩٣١ (٢٠١٠). ولذلك لن يكون من المفاجئ أن تواصل المحكمة خسارة موظفيها المؤهلين ذوي الخبرة العالية وأن تستمر سرعة إنجاز أعمالها في التأثير بقدر كبير.



٦٨ - ومن ثم تحدد المحكمة التماسها للمجتمع الدولي التحلي ببعد النظر ومساعدتها على اتخاذ تدابير محفزة للاحتفاظ بموظفيها والحد من استنزاف موارد المؤسسة بسبب استقدام موظفين بشكل مستمر. فكلما طال أمد تلك المشكلة، زادت مدة عمل المحكمة وزادت التكاليف التي سيتحملها المجتمع الدولي في الأجل الطويل.

## رابعاً - إحالة القضايا

٦٩ - أحالت المحكمة إلى المحاكم الوطنية فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ ما مجموعه ٨ قضايا، تشمل ١٣ متهما من رتب متوسطة أو دنيا، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأدى ذلك إلى خفض كبير في عبء عمل المحكمة الإجمالي، مما أتاح إمكانية بدء محاكمة أعلى القادة مرتبة في أقرب وقت ممكن. وأسهمت أيضاً إحالة هذه القضايا إلى المحاكم الوطنية في إقامة علاقات فيما بين المحكمة والهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة وتعزيز قدرات هذه المحاكم على المقاضاة والمحاكمة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

٧٠ - وقد اتخذت قرارات إحالة القضايا هيئة للإحالة شُكلت خصيصاً لهذا الغرض، وأعقب ذلك طعن في قرارات الإحالة ببعض القضايا. وبناء على ذلك، أُحيل ١٠ متهمين إلى البوسنة والهرسك ومتهمان إلى كرواتيا ومتهم واحد إلى صربيا. ورفضت طلبات إحالة أربعة متهمين نظراً لمستوى مسؤوليتهم المزعومة وجسامة الجرائم المتهمين بارتكابها، مما يستلزم نظر المحكمة في قضاياهم. وقد روعيت إمكانيات الإحالة إلى أقصى حد. ونتيجة لذلك، لم يعد أمام المحكمة أي قضية تنطبق عليها شروط الإحالة وفقاً لمعيار الأقدمية في الرتب الذي حدده مجلس الأمن.

٧١ - ومن بين المتهمين البالغ عددهم ١٣ متهما الذين أُحيلوا إلى المحاكم الوطنية، اكتملت الإجراءات القضائية ضد ١١ منهم. ولا تزال الإجراءات القضائية ضد متهمين اثنين جارية. وأدين ميلوراد تريبيتش في المرحلة الابتدائية وصدر في حقه حكم بالسجن لمدة ٣٠ سنة، وإجراءات استئناف الحكم معلقة حالياً. وتقرر أن الحالة العقلية لفلاديمير كوفاتشيفيتش لا تسمح بمحاكمته إلى أن يطرأ عليها أي تغير. ويواصل مكتب المدعي العام رصد القضايا الجارية بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

## خامسا - التوعية

٧٢ - واصل برنامج التوعية أنشطته في منطقة يوغوسلافيا السابقة بقوة، وتابع تقديم معلومات موضوعية عن المحكمة وعملها إلى أصحاب المصلحة في المنطقة. وواصلت المكاتب الميدانية في سرايفو وبلغراد وزغرب وبريشيتينا جهودها في التعريف بأعمال المحكمة في أوساط المجتمعات المحلية. واستمرت جهود التوعية في مخاطبة الأجيال الشابة مباشرة بعروض تستهدف التعريف بالمحكمة في أوساط مئات الطلبة في ١٥ مدرسة ثانوية في أنحاء كوسوفو. ونظم ممثلو برنامج التوعية عروضاً عن المحكمة في أرجاء المنطقة لجماهير متنوعة، ولا سيما الطلبة وأعضاء المجتمع المدني.

٧٣ - وأسهم البرنامج في تيسير طائفة متنوعة من الأنشطة الرامية إلى بناء قدرات الهيئات القضائية المحلية على البت في قضايا جرائم الحرب، ولا سيما من خلال التواصل بين الأقران من قضاة المحكمة والقضاة من المنطقة الذين ينظرون في دعاوى جرائم الحرب. ونُسقت الجلسات لتكون مكتملاً للمشروع الحالي لبناء القدرات الذي يحمل عنوان "مشروع إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب" والذي تشترك المحكمة في تنظيمه مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومعهد الأمم المتحدة الأقالي لبحوث الجريمة والعدالة. وإضافة إلى العاملين في سلك القضاء، شكل الطلبة والصحفيون العدد الأكبر من الزوار. وتعد تلك الزيارات فرصة قيمة للمحكمة لتشارك في الحوار مع الآخرين وتعزز من فهم عملها.

٧٤ - وفي العامين الأخيرين، ظل موقع المحكمة الشبكي المحدد المتعدد اللغات أحد أقيم أدوات برنامج التوعية. ولا تزال أعداد الجمهور في مستوى مرتفع، وينتمي ٢٥ في المائة من زوار الموقع إلى يوغوسلافيا السابقة. ودشنت المحكمة في أيلول/سبتمبر حضورها على موقعي "Twitter" و "YouTube" في محاولة للتواصل مع جمهور الشباب.

٧٥ - ويواصل برنامج التوعية بالمحكمة تجاوبه مع الظروف الدائمة التغير التي تعمل فيها. ويجري تقييم نهج البرنامج وتحسينه باستمرار مع اقتراب موعد إنجاز ولاية المحكمة، بهدف كفاءة توطيد إرث المحكمة في المنطقة. وستظل تلك الجهود تتطلب دعماً كبيراً من الجهات المانحة الخارجية، بما في ذلك الدعم المستمر من المفوضية الأوروبية التي تعد أهم المتبرعين لبرنامج التوعية.

## سادسا - الضحايا والشهود

٧٦ - دُعي أكثر من ٧٠٠ ٥ شاهد من جميع أنحاء العالم للمثول أمام المحكمة. ومعظم الشهود هم من أماكن مختلفة ونائية في يوغوسلافيا السابقة. ويتعين ألا يغيب عن البال مطلقاً أنه ما كان لهذه المحاكمات أن تُعقد ولساد الإفلات من العقاب لولا شجاعة هؤلاء الشهود على التقدم للإدلاء بشهاداتهم وتقديم الأدلة. ومع ذلك فقد واجه العديد منهم مجموعة من الصعوبات الناجمة عن قراراتهم بالإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة، فضلا عن معاناتهم والخسارة التي كان عليهم تحملها خلال النزاعات التي شهدتها المنطقة. وببساطة فإن الموارد المتاحة للمحكمة لا تكفي لتلبية هذه الاحتياجات. وفي ظل غياب أي برنامج لرد الحقوق أو التعويض عن الأضرار أو أي ميزانية تخصص لتوفير ضروريات الحياة الأساسية، يبدل قسم الضحايا والشهود جهودا ترمي إلى التفاوض على تقديم المساعدة من خلال التبرعات الحكومية إلى الشهود الضعفاء وتشجيع ذلك. إلا أن هذه الموارد محدودة جدا.

٧٧ - ويتمتع ضحايا النزاع في يوغوسلافيا السابقة بموجب القانون الدولي بحق في التعويض عن الجرائم المرتكبة ضدهم. وقد حثت التقارير السابقة مجلس الأمن على النظر في الأساس القانوني لتلك التعويضات، وتحديد إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة الصادر عن الجمعية العامة، وطلبت المحكمة إلى المجلس إحياء الفقرة ١٣ من الإعلان التي تنص على ما يلي:

ينبغي تشجيع إنشاء وتعزيز وتوسيع الصناديق الوطنية المخصصة لتعويض الضحايا. ويمكن أيضا، عند الاقتضاء، أن تنشأ صناديق أخرى لهذا الغرض، بما في ذلك الحالات التي تكون فيها الدولة التي تنتمي إليها الضحية عاجزة عن تعويضها عما أصابها من ضرر<sup>(١١)</sup>.

٧٨ - وتلقت المحكمة وابلا من الردود الإيجابية على هذه المبادرة من ضحايا الفظائع التي اقترفت خلال عملية تفكيك أوصال يوغوسلافيا السابقة بصورة مدمرة خلال التسعينات. فباسم الضحايا، يُدعى مجلس الأمن مجددا إلى أن يتخذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ الفقرة ١٣ من الإعلان المذكور. فعدم معالجة هذه المسألة على النحو المناسب يشكل فشلا ذريعا في إقامة العدل لصالح الضحايا في يوغوسلافيا السابقة. ولا تستطيع المحكمة، بمجرد إصدار الأحكام، أن تحقق السلام والمصالحة في المنطقة: إذ ينبغي لوسائل الانتصاف الأخرى

(١١) القرار ٣٤/٤٠، المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

أن تكون مكّملة للمحاكمات الجنائية إذا أُريد تحقيق السلام الدائم، ويتعين أن تتضمن تلك الوسائل تقديم تعويضات كافية للضحايا عن معاناتهم<sup>(١٢)</sup>.

## سابعاً - تعاون الدول مع المحكمة

٧٩ - تجب الإفادة مرة أخرى بأن راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش لا يزالان طليقين. ولكن تجدر الإشارة إلى وجود اتفاق عام فيما بين أعضاء مجلس الأمن بشأن عدم السماح بإفلاهما من العقاب أياً كان التاريخ الذي سيعتقل فيه هذان الفاران المتبقيان. وتُدعى الدول كافة، لا سيما دول يوغوسلافيا السابقة، إلى تكثيف جهودها وتسليم هذين الفارين إلى المحكمة على سبيل الاستعجال.

## ثامناً - آلية تصريف الأعمال المتبقية

٨٠ - في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أصدر الأمين العام تقريره عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلبي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258). وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أطلع الأمين العام المحكمة على إقرار مجلس الأمن للتوصيات وطلب أن تمثل المحكمة للتوصية (م) الواردة في الفقرة ٢٥٩ وأن تقدم تقريراً تفصيلياً فور تنفيذها المهام المحددة في إطار التوصية (ل) الواردة في الفقرة ٢٥٩.

٨١ - وتتناول الفقرات التالية كلا من توصيات الأمين العام الواردة في الفقرة ٢٥٩ (ل) على الترتيب.

١' - إحالة المزيد من القضايا (عند الإمكان وعندما يكون ذلك مناسباً) إلى المحاكم الوطنية، والمضي في هذا الصدد في تعزيز قدرات البلدان المتضررة:

إن المحكمة لا تتوقع إحالة المزيد من القضايا إلى المحاكم الوطنية في المنطقة؛ إلا أن التزام المحكمة بدعم قدرات البلدان المتضررة على ملاحقة منتهكي القانون الإنساني

(١٢) خلصت الجمعية العامة إلى أن للضحايا الحق في "حجر ما لحق بالضحية من ضرر على نحو مناسب وفعال وفوري". المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، (القرار ١٤٧/٦٠، المرفق، الفقرة ١١).

الدولي يظل ثابتاً، بل يزداد عمقا في إطار استراتيجية الحفاظ على إرث المحكمة. ويرد مزيد من التفاصيل عن هذه الجهود أدناه في الفرع المتعلق بإرث المحكمة وبناء القدرات.

٢' النظر في السبل الممكنة لمراجعة أوامر وقرارات حماية الشهود من أجل سحب أو تغيير القرارات والأوامر التي لم تعد لازمة:

في إطار استعراض شامل لإمكانية رفع السرية عن سجلات المحكمة، تنفذ المحكمة خطة لاستعراض محاضر الجلسات المغلقة. ويشمل الاستعراض تحديد هوية جميع الشهود المشمولين بالحماية وتدابير الحماية المتعلقة بهم؛ وتحديد مدى الحاجة (إن وجدت) إلى إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة من أجل تغيير تدابير الحماية حيثما كان هذا الإجراء مناسباً؛ وتقديم توصيات تتعلق بكل شاهد مشمول بالحماية بشأن مدى جدوى و/أو استصواب محاولة إعادة الاتصال بالشاهد لتحديد ما إن كان تغيير أوامر الحماية السابقة ملائماً.

٣' تنفيذ سياسة الإبقاء على السجلات المقررة بغية تحديد المحفوظات التي يتعين حفظها حفظاً دائماً، وتحديد السجلات المزدوجة بغية التخلص منها، وتحديد السجلات الإدارية التي يلزم التخلص منها في الموقع، وتحديد السجلات الإدارية ذات القيمة المستمرة بغية إحالتها إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات في الأمم المتحدة:

يعمل موظف المحفوظات بالمحكمة، بالتعاون مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات والفريق العامل المعني بالاستراتيجية المشتركة لإدارة محفوظات المحكمتين، على وضع نظام لتحديد واستعراض سجلات المحكمة لأغراض الحفظ. ويرد مزيد من المعلومات في إطار البند '٤' أدناه.

٤' إعداد جميع السجلات الرقمية للانتقال في المستقبل إلى نظم حفظ السجلات لآلية (آلتي) تعريف الأعمال المتبقية:

بعد صدور موافقة لجنة المقرر للعقود في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تعاقدت المحكمة مع شركة ممنون لخدمات المحفوظات (Memnon Archiving Services) في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لرقمنة المجموعة الكاملة للتسجيلات السمعية - البصرية لجلسات المحكمة. وبعد إتمام الشركة مرحلتَي الإعداد والتجريب، تعمل الآن على رقمنة السجلات على نطاق واسع. وتمت رقمنة حوالي نصف عدد الساعات المتراكمة البالغة ٦٠.٠٠٠ ساعة. وموعد إكمال هذه المرحلة من المشروع هو نهاية عام ٢٠١٠. وقد أُبرم

العقد مع الشركة لتقديم خدمات الرقمنة بصورة مستمرة طوال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ إذا رغبت المحكمة في الاستفادة من خيار التمديد المذكور.

وسيعمل موظف المحفوظات أيضا، بالتعاون مع الأجهزة المعنية في المحكمة، على تحديد السجلات الرقمية التي يتعين نقلها إلى نظم حفظ السجلات التابعة لآلية تصريف الأعمال المتبقية أو إرسالها إلى مقر الأمم المتحدة للحفظ، وعلى الإعداد لنقلها.

٥' إعداد جميع المحفوظات وقوائم الجرد المطبوعة لنقلها إلى آلية (آليات) تصريف الأعمال المتبقية:

يعمل موظف المحفوظات، بالتعاون مع مختلف أجهزة المحكمة، على إنشاء وسيلة لتحديد السجلات المطبوعة التي ينبغي إدراجها في هذا النوع من أعمال نقل المعلومات. وينطوي هذا المشروع الضخم على وضع جداول زمنية للسجلات المطبوعة التي يتعين إدراجها في المحفوظات، وتحديد تلك التي لا ينبغي إدراجها أو يتعذر إدراجها في المحفوظات. ولدى الانتهاء من وضع الجدول الزمني لهذه السجلات، سيجري تجهيزها في أكفأ شكل بغية نقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية في نهاية المطاف.

٦' القيام باستحداث نظام، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، يحكم إدارة محفوظات المحكمة، وإمكانية الاطلاع عليها، بما في ذلك مواصلة حماية المعلومات السرية التي يقدمها الأفراد والدول وغيرها من الكيانات في إطار المادة ٧٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة:

تضطلع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ببرنامج عمل مكثف لوضع سياسة شاملة للإبقاء على سجلات المحكمة. ويتضمن هذا العمل تحليلاً لمهام المحكمة وأنشطتها من أجل تحديد السجلات المعدة، وتقديراً لقيمة تلك السجلات من وجهة نظر المحكمة نفسها ومؤسساتها الخلف وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة الآخرين. وستحدد السياسة الناتجة للإبقاء على السجلات أي السجلات له قيمة دائمة وسيُحفظ ضمن محفوظات المحكمة، وأيها يعد ذا قيمة مؤقتة وسيجري التخلص منه بعد فترة زمنية مناسبة.

وتضطلع وحدة المحكمة لإدارة المحفوظات والسجلات بهذا التحليل الشامل للسجلات، وتكون في غضون ذلك على اتصال بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (التي تنفذ برنامج عمل مماثل) وبقسم إدارة المحفوظات والسجلات المكلف بوضع جدول زمني موحد للإبقاء على السجلات للمحكمتين كليهما. واتساقاً مع ذلك النهج، أوفدت رئيسة وحدة إدارة المحفوظات والسجلات إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات لإجراء مناقشات على مستوى العمل بشأن العديد من المسائل ومن بينها وضع سياسة الإبقاء على السجلات.

وتتواصل تلك المناقشات من خلال التداول عن بعد على نحو منتظم بين رئيسة الوحدة ونظيرها في القسم (موظف إدارة المعلومات الذي تشترك المحكمتان في تمويل منصبه) الذي ينسق برنامجي العمل في المحكمتين ويدعمهما.

ويشمل برنامج العمل الجاري تقييمًا لمسألتي الأمن وإمكانية الاطلاع فيما يخصفرادى فئات السجلات، وسيحدد الجدول الزمني الناتج للإبقاء على السجلات تصنيفات أمن المعلومات لجميع فئات السجلات. وستحدد كذلك مدة التصنيف. وأتفق على هذا النهج مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات. ومن المتوقع حاليًا احتمال الانتهاء من التحليل بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق باستمرار حماية المعلومات الواردة في سجل المحاكمات والتي ترد إلى المحكمة من أطراف ثالثة (الدول مثلاً) بموجب أحكام السرية المنصوص عليها في القاعده ٥٤ مكررا والقاعده ٧٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، قام الرئيس بتشكيل فريق عامل رفيع المستوى من أجل إعداد استراتيجية تجري مناقشتها بمزيد من الاستفاضة مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات.

٧' استحداث وتنفيذ استراتيجية لأمن المعلومات تشمل إضفاء طابع السرية على جميع السجلات والمحفوظات (وإزالته عنها) على النحو المناسب:

كما أشير في الفقرة ٢' أعلاه، وافق الرئيس في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على خطة لبدء استعراض لسجلات القضايا بهدف تحديد ما إذا كان ممكناً رفع السرية عنها، وما إذا كان ممكناً تغيير تدابير حماية الشهود. وعُيّن رئيس قسم خدمات إدارة المحكمة منسقا لرفع السرية عن السجلات ومكلفا بتنفيذ الخطة. وقام أول "فريق تجريبي" لرفع السرية، باستعمال قضية المدعي العام ضد داسكو تاديتش كقضية تجريبية، بوضع الاختصاصات والمنهجيات لاستعراض مختلف أنواع المواد السرية من قبيل المحاضر والأحراز والعرائض والقرارات والأوامر. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أحيلت الاختصاصات والمنهجيات إلى مكتب الشؤون القانونية في مقر الأمم المتحدة مصحوبة بتحليل للتكاليف والعوائد لإجراء مشروع لرفع السرية في هذه المرحلة من وجود المحكمة. وعقب التوضيح الوارد من مجلس الأمن، لن يستمر مشروع رفع السرية هذا بعد إنجاز قضية تاديتش.

وعلى النحو الوارد بالتفصيل في الفقرتين ٣' و ٤' أعلاه، تقوم المحكمة، بالاشتراك مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات والفريق العامل المعني بالاستراتيجية المشتركة لإدارة محفوظات المحكمتين، بوضع سياسة للإبقاء على السجلات فيما يتعلق بالسجلات غير القضائية على نطاق المحكمة من أجل ضمان أن يشكل الجدول الزمني للإبقاء على السجلات

خطة متسقة داخليا تلي معايير القسم المذكور. وتُعدّل الجداول الزمنية بصورة مستمرة بحيث تشمل فئات جديدة من الوثائق وتعكس التغييرات التي تشهدها ممارسات حفظ السجلات، وتطبق الجداول الزمنية أيضا على كل من السجلات النشطة المودعة في المكاتب والسجلات غير النشطة المودعة في أقبية التخزين. ويمثل مطلب تحقيق أمن المعلومات جزءا هاما من هذا التقييم المنهجي: فحيثما صنفت وثيقة بأنها "سرية" أو "سرية للغاية"، تعيّن تسجيل مبرر هذا التصنيف ومدته.

وعلى نحو ما نوقش في الفقرة '٦' أعلاه، سيُعنى بالمواد التي تنطبق عليها القاعدة ٧٠ والقاعدة ٥٤ مكررا فريق عامل معيّن خصيصا لذلك.

'٨' استعراض جميع الاتفاقات المبرمة مع الدول والهيئات الدولية الأخرى، والعقود المبرمة مع كيانات القطاع الخاص، بغية تحديد أي منها يتعين وقف سريانه بعد إغلاق المحكمة:

يجري تنفيذ مشروع لتجميع كل الاتفاقات المبرمة مع الدول وغيرها من الهيئات الدولية التي وقعتها المحكمة حتى الآن. وسيجري استعراض جميع الاتفاقات من أجل تحديد تلك التي ستنتهي الحاجة إلى استمرار سريانها عندما يبدأ تشغيل آلية تصريف الأعمال المتبقية. وسيُنظر فيما إذا كانت هناك أي اتفاقات تحتاج إلى تعديل من أجل ضمان استمراريتها بعد إغلاق المحكمة. وقبل إغلاق المحكمة، سيجري استعراض جميع عقود الأمن المبرمة مع كيانات خاصة بغرض إنهاؤها عند الإغلاق، وسيُتبع إعادة التفاوض بشأن عقود الأمن اللازمة لدعم آلية تصريف الأعمال المتبقية، بحيث تتناسب مع نطاق الاحتياجات الأمنية للآلية وحجم تلك الاحتياجات.

ويعمل قسم الخدمات العامة، بالتعاون مع قسم المشتريات، منذ فترة على التخطيط لعقود الخدمات والتوريد مع الكيانات الخاصة بما يتماشى مع تقليص حجم المحكمة وإغلاقها المرتقب. ولم يتقرر في الوقت الراهن تمديد أي من تلك العقود إلى ما بعد تاريخ الإغلاق المتوقع. وتستفيد المحكمة، حيثما أمكن، من تمديدات اختيارية لإتاحة المرونة اللازمة من أجل مواصلة الخدمات المطلوبة حسب الاحتياجات التشغيلية. وتشمل تلك التمديدات عقود إيجار مبني المحكمة. وجرى التفاوض على نحو مماثل على عقود المرافق العامة بحيث تسمح بالتمديدات الاختيارية وتشتمل على قدر من المرونة.

'٩' النظر في جدوى إنشاء مراكز للمعلومات في البلدان المتضررة لتوفير إمكانية الاطلاع على نسخ السجلات العامة أو على الأجزاء الأكثر أهمية منها:



في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كُلفت رئيسة الدوائر بإجراء دراسة الجدوى المشار إليها. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أوفدت رئيسة الدوائر في مهمة إلى منطقة يوغوسلافيا السابقة للتشاور مع المسؤولين الحكوميين والاختصاصيين القانونيين والمنظمات غير الحكومية والعلماء ومجموعات الضحايا وغير ذلك. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أرسل التقرير الذي أعدته عن تلك المهمة إلى مجلس الأمن لينظر فيه؛ وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠، أحال الأمين العام التقرير إلى رئيس مجلس الأمن لتوزيعه على أعضاء المجلس. وخلص التقرير إلى أن فكرة إنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة حظيت برد فعل إيجابي، ولكن المسؤولين الوطنيين أعربوا عن رغبتهم في تلقي مقترح ملموس عن تكوين هذه المراكز قبل إبداء أي تعهد بتأييد إنشائها.

وبناء على ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأ الرئيس الفريق العامل الاستشاري غير الرسمي المعني بإنشاء مراكز للمعلومات في منطقة يوغوسلافيا السابقة، والذي يتألف من مسؤولين وطنيين من المنطقة. ودُعي ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من كل من بلدان المنطقة وممثل عن معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة للمشاركة في الفريق العامل الاستشاري بصفتهم مراقبين. ويهدف الفريق العامل الاستشاري إلى تمكين السلطات الوطنية من القيام على نحو أفضل بتحديد ما إذا كانت تستصوب إنشاء مركز للمعلومات على أراضيها، والقيام في هذه الحالة بوضع رؤية لتكوين تلك المراكز يتواصل تطويرها وتعديلها من خلال المشاورات مع المجتمع المدني في المنطقة.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عقد أول اجتماع للفريق العامل الاستشاري في برودو، سلوفينيا. وشكل الاجتماع، الذي استضافته الحكومة السلوفينية وشاركت في تنظيمه، أهمية بالغة في تمكين المحكمة من قياس مدى اهتمام الحكومات المعنية في المنطقة بإنشاء مراكز للمعلومات في أراضيها. كما أتاح للفريق العامل الاستشاري تحديد خطوات ملموسة سيلزم اتخاذها لكي توثق المبادرة ثمارها. وشملت تلك الخطوات اتفاق الفريق على أن تعد المحكمة، بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، مقترحا ملموسا لمشروع إنشاء مراكز المعلومات يمكن توزيعه على أعضاء الفريق لإبداء تعليقاتهم. وسيعمل موظفو الاتصال التابعين للمحكمة، من مكاتب الاتصال في المنطقة، على تيسير المشاورات بشأن المقترح مع المنظمات غير الحكومية في مجالات عمل كل منها. وبعد ذلك، في شباط/فبراير أو آذار/مارس ٢٠١١، سيجتمع الفريق مرة أخرى لوضع المقترح في صيغته النهائية ومناقشة خيارات التماس التمويل للمشروع بما في ذلك تنظيم مؤتمر للمانحين.

## تاسعا - إرث المحكمة وبناء القدرات

٨٢ - في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قامت المحكمة ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بالتدشين الرسمي لمشروع مشترك مدته ١٨ شهرا يحمل عنوان "مشروع إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب"، وذلك في بلغراد، صربيا. ويهدف المشروع إلى تيسير نقل المعارف المؤسسية والمهارات المتخصصة التي تنفرد بها المحكمة إلى الهيئات القضائية في المنطقة وإلى كفالة إمكانية اطلاع تلك الهيئات على المواد ذات الصلة للمحكمة في شكل يسهل استعماله. وأصبح المشروع الذي تبلغ تكلفته أربعة ملايين يورو ممكنا بفضل التمويل السخي المقدم من الاتحاد الأوروبي. وتنفذ المحكمة بشكل مباشر ثلاثة من عناصر المشروع من بينها محاضر جلسات معينة للمحكمة باللغات المحلية للمنطقة، وترجمة أداة البحث في الاجتهاد القضائي لدائرة الاستئناف بالمحكمة إلى اللغات البوسنية/الصربية/الكرواتية، وتدريب أخصائيين قانونيين على كيفية الاطلاع على سجلات المحكمة والبحث فيها. وتم حتى تاريخه إعداد ما يربو على ٨ ٥٠٠ صفحة من المحاضر الحرفية، استجابة للطلبات العاجلة الواردة من الهيئات القضائية الوطنية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تجري ترجمة أداة البحث في الاجتهاد القضائي لدائرة الاستئناف على قدم وساق.

٨٣ - وتقدم المحكمة أيضا خبراتها لعناصر المشروع التي تديرها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك وضع المناهج في مجال القانون الإنساني الدولي المصممة لتناسب الإطار القانوني لكل هيئة قضائية، ونشر دليل يضم الممارسات الأكثر فعالية التي يستخدمها محامو الدفاع أمام المحكمة، فضلا عن طائفة من أنشطة تطوير القدرات المهنية مثل عقد اجتماعات بين الأقران من القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحققين، وتدريب موظفي دعم الضحايا والشهود. وكان أول اجتماع بين الأقران من القضاة برعاية المشروع قد عقد مباشرة بعد التدشين بين قضاة المحكمة وقضاة من الهيئات القضائية من أرجاء المنطقة.

٨٤ - وكوسيلة لكفالة نقل خبرات المحكمة وإتاحة سجلاتها للنظر بالناطقين باللغة الألبانية في المنطقة، اتصلت المحكمة أيضا بجهات مانحة محتملة وعرضت عليها مقترحا لإعداد النصوص المستنسخة ذات الصلة باللغة الألبانية، وكذلك إعداد ترجمة باللغة الألبانية لدليل الممارسات المتبعة في المحكمة الذي أعدته بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة والذي يقدم وصفا شاملا للممارسات التشغيلية التي اتبعتها المحكمة منذ نشأتها.

٨٥ - وواصل قضاة المحكمة السعي إلى عقد اجتماعات مع نظرائهم من المنطقة باعتبارها الوسيلة المفضلة للتفاعل. فقد أظهرت التجارب السابقة أن القضاة من الجانبين يعتبرون جلسات العمل المشتركة تلك مفيدة للغاية. وفي هذا الصدد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالإضافة إلى اجتماع الأقران من القضاة من أنحاء المنطقة الذي عقد في بلغراد، أجرى قضاة المحكمة مناقشات مع زملائهم الذين زاروا المحكمة من المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف في بلغراد، صربيا.

## عاشرا - الخلاصة

٨٦ - يبين هذا التقرير التزام المحكمة الثابت بتعجيل وتيرة إجراءاتها القضائية في إطار الامتثال الكامل لمعايير أصول المحاكمات. وتعزى التأخيرات في تواريخ الإنجاز التقديرية إلى عوامل خارجة عن سيطرة المحكمة. وتتخذ المحكمة، قدر الإمكان، تدابير ترمي إلى خفض تأثير التأخيرات إلى أدنى حد.

٨٧ - إن تناقص عدد الموظفين يساهم إلى حد بعيد في حدوث تأخر في جميع القضايا المعروضة على المحكمة تقريبا. وليس من باب المغالاة التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير للمساعدة في استبقاء الموظفين في هذه المرحلة الحرجة من وجود المحكمة. فالتقارير السابقة ظلت تضع باستمرار هذه المسألة أمام أنظار مجلس الأمن. وكما يبين هذا التقرير، يؤدي ارتفاع وتيرة تناقص عدد الموظفين إما إلى بقاء موظفين عديمي الخبرة أو إلى عدد غير كاف من الموظفين، الأمر الذي ينجم عنه استغراق الإجراءات لوقت أطول. وإذا لم تعالج هذه المسألة، فستزداد الحالة سوءا وسيظل تأخر الأعمال يعوق تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

٨٨ - لقد تولت المحكمة بنجاح مقاضاة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، مما يوجه رسالة واضحة لا لبس فيها بأن الإفلات من العقاب على ارتكاب تلك الجرائم هو أمر لا تسامح فيه. وبفضل توخي التوازن بين السعي لتحقيق هذا الهدف وإيلاء اهتمام حقيقي لحقوق المتهمين، ساعدت المحكمة في تحصين سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة وفي المجتمع العالمي على نطاق أوسع. ولتحقيق تلك الغاية، فإن جميع الدول مدعوة إلى اتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان إلقاء القبض فورا على الفارين المتبقيين - راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش. كما تشجع المحكمة أيضا مجلس الأمن على دعم المؤسسات القضائية في المنطقة في مواصلة العمل الذي بدأتها المحكمة والمجلس.

٨٩ - إن استمرار الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن حيوي لإنجاز ولاية المحكمة سريعا وبأسلوب يتماشى مع أرفع مستوى ممكن لمعايير العدالة الجنائية الدولية. ولهذا الدعم دور حاسم أيضا في تمكين الهيئة المناسبة من كفاءة الإدارة السليمة للمهام الضرورية المتبقية بعد أن تنجز المحكمة مهمتها الأساسية.

## المرفق الثاني

تقرير سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا  
السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن  
١٥٣٤ (٢٠٠٤)

## المحتويات

## الصفحة

أولا -	مقدمة	٣٩
ثانيا -	إنجاز المحاكمات وإجراءات الاستئناف	٣٩
ألف -	التدابير المتخذة للتعجيل بتقديم الأدلة إلى المحكمة	٣٩
باء -	الإجراءات المتخذة لكفالة الفعالية في التعامل مع مواد دعوى ملاديتش	٤٠
جيم -	توخي الفعالية في إدارة الموارد	٤١
دال -	آخر ما استجد على التقدم المحرز في سير المحاكمات	٤٢
١ -	دورديفيتش	٤٢
٢ -	غوتوفينا وآخرون	٤٢
٣ -	كاراجيتش	٤٣
٤ -	بريشيتش	٤٥
٥ -	برليتش وآخرون	٤٥
٦ -	ششلي	٤٦
٧ -	ستانيشيتش وسيماتوفيتش	٤٧
٨ -	ستانيشيتش وزوبليانين	٤٧
٩ -	توليمير	٤٨
١٠ -	هاراديناي وآخرون (إعادة المحاكمة)	٤٨
هاء -	معلومات مستكملة عن تقدم الاستئناف	٤٨

٤٧	.....	قضايا انتهاك حرمة المحكمة	واو -
٤٩	.....	١ - يلينا راشيتش	
٥٠	.....	٢ - فويسلاف شيشيلي	
٥٠	.....	الإجراءات المتخذة بموجب القاعدة ٧٥ (حاء).	زاي -
٥٠	.....	أوامر الاطلاع	حاء -
٥١	.....	التعاون	ثالثا -
٥١	.....	التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة	ألف -
٥١	.....	تعاون صربيا	باء -
٥١	.....	١ - إلقاء القبض على المهارين	
٥٢	.....	٢ - دعم المحاكمات وإجراءات الاستئناف الجارية	
٥٣	.....	تعاون كرواتيا	جيم -
٥٤	.....	تعاون البوسنة والهرسك	دال -
٥٥	.....	التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في المسائل القضائية	هاء -
٥٥	.....	التعاون من جانب الدول والمنظمات الأخرى	واو -
٥٦	.....	التحول إلى المحاكمات المحلية	رابعا -
٥٦	.....	تعزيز الشراكات ودعم المحاكمات الوطنية	ألف -
٥٧	.....	طلبات السلطات القضائية الوطنية للحصول على المساعدة	باء -
٥٧	.....	القضايا المتعلقة بالمادة ١١ مكررا والمسائل ذات الصلة	جيم -
٥٨	.....	تقليص عدد الوظائف والإعداد للمستقبل	خامسا -
٥٨	.....	تقليص عدد الوظائف	ألف -
٥٨	.....	آلية تصريف الأعمال المتبقية ومسائل إرث المحكمة	باء -
٥٩	.....	الخلاصة	سادسا -

## أولا - مقدمة

- ١ - يقدم المدعي العام هذا التقرير الرابع عشر عن استراتيجية الإنجاز عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).
- ٢ - وقد كانت لمكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أربع أولويات رئيسية. فهو أولاً، لا يزال ملتزماً بالتعجيل بإنجاز المحاكمات وإجراءات الاستئناف، كافلاً في الوقت ذاته ألا يؤثر ذلك سلباً على مسيرة تحقيق العدالة. وقد استخدم مكتب المدعي العام في سبيل تحقيق ذلك جميع التدابير المتاحة للإسراع في تقديم الأدلة إلى المحكمة وعمل على تبسيط إجراءاتها بوسائل أخرى. وقد تسنى للمكتب حتى الآن، من خلال توخي المرونة في تخصيص ما لديه من موارد، أن يقدم مرافعاته في المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف على النحو المطلوب رغم تناقص عدد الموظفين.
- ٣ - ثانياً، يعتبر مكتب المدعي العام إلقاء القبض على الهاربين المتبقين، وهما راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش، واحدة من أولوياته العليا. فاعتقاهما وإحالتهما إلى المحكمة في لاهاي يمثل أمراً أساسياً لضمان تحقيق العدالة للضحايا وإحراز النجاح في إنجاز ولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا على نطاق أشمل.
- ٤ - وثالثاً، يواصل مكتب المدعي العام تعزيز شراكاته مع نظرائه في منطقة يوغوسلافيا السابقة. فهو يرى أن بناء قدرات النظم المحلية على مواصلة السعي لتحديد المسؤول عن الجرائم التي ارتكبت خلال فترة التراع، يشكل أمراً أساسياً في ذلك المسعى.
- ٥ - وأخيراً، يركز مكتب المدعي العام على أن ينهي ولايته بطريقة تتسم بالكفاءة والتروي. وينطوي ذلك على ضمان أن يتم تقليص ملاكه الوظيفي بصورة نزيهة وشفافة. ويشمل أيضاً ضمان أن يتم جمع المعارف المؤسسية والدروس المستفادة وتسجيلها باعتبارها جزءاً من إرث المحكمة.

## ثانياً - إنجاز المحاكمات وإجراءات الاستئناف

### ألف - التدابير المتخذة للتعجيل بتقديم الأدلة إلى المحكمة

- ٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام اتخاذ جميع التدابير المعقولة لتعجيل سير المحاكمات، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مصلحة العدالة عموماً. فقد وضع منهجية متناسقة على نطاق جميع القضايا بهدف تبسيط تقديم الأدلة إلى المحكمة. ومن الجوانب الأساسية لتلك المنهجية اتخاذه، قدر المستطاع، التدابير التالية: العمل مع محامي

الدفاع من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوقائع الأساسية أو التاريخية أو أي وقائع ملائمة أخرى، ابتغاء لتقليص الوقت الذي يتطلبه إثبات تلك المسائل أمام المحكمة؛ والتعاون مع محامي الدفاع لتحديد مجالات الاتفاق والخلاف فيما يتعلق بالمستندات قبل تقديم الأدلة، ومن ثم تقصير المدة التي تستغرقها مناقشة تلك المسائل أمام المحكمة؛ وطلب إدراك المحكمة للوقائع التي تم الفصل فيها قضائياً في إطار إجراءات أخرى بموجب المادة ٩٤ (باء)؛ وطلب قبول أدلة الشهود في صيغتها الخطية بموجب المادة ٩٢ مكرراً (دون استجواب الشهود من قبل الخصم عند الاقتضاء) والمادة ٩٢ ثالثاً لتقليص وقت المحكمة المطلوب لتلقي إفادات الشهود؛ وتقديم الوثائق من منصة المحامين لتجنب الإجراء الطويل لتقديمها من خلال الشهود؛ وطلب قيام الشهود باستعراض المستندات قبل إدلائهم بشهادتهم ثم إبداء ملاحظاتهم عليها في شكل خطي أو في شكل بيانات بموجب المادة ٩٢ ثالثاً؛ وطلب تمديد وقت الجلسات أو جلسات إضافية للانتهاء من تلقي إفادات الشهود المقرر الاستماع إليهم، ومن ثم تجنب تكبد التكاليف والتأخيرات المرتبطة بالإبقاء على الشهود في لاهاي خلال عطلة نهاية الأسبوع أو مطالبتهم بالعودة إلى المحكمة في وقت لاحق.

٧ - وقد أسفرت هذه الإجراءات، عند موافقة الدائرتين الابتدائيتين عليها، عن توفير الكثير من وقت المحكمة. فعلى وجه التحديد، وكما هو مبين أدناه، بلغ مكتب المدعي العام مرحلة اختتام تقديم شهاداته الرئيسية أو أنه بصدد اختتامها في قضية بيريشيتش وقضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، في مدة تقل بكثير عن المدة التي توقعها في الأصل، وذلك بفضل توشيحية الفعالية في الأخذ بهذه الإجراءات.

## باء - الإجراءات المتخذة لكفالة الفعالية في التعامل مع مواد دعوى ملاديتش

٨ - في شباط/فبراير ٢٠١٠، عثرت السلطات الصربية على مذكرات فترة الحرب التي كانت بحوزة راتكو ملاديتش وشرائط مرتبطة بها (مواد دعوى ملاديتش). ومثلت إحالتها إلى مكتب المدعي العام تطوراً هاماً وإيجابياً في إجراءات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٩ - وقد أعطى مكتب المدعي العام الأولوية لوضع استراتيجيات من شأنها أن تقلل من أي تأخير مرتبط بتلك المواد. فقد أنشأ المكتب، على وجه التحديد، فرقة عمل لضمان التعامل الموحد والسريع مع جميع المسائل المتعلقة بمواد دعوى ملاديتش. وخصص مكتب المدعي العام جميع الموارد المتاحة لتجهيز تلك المواد. فقد قام موظفو المكتب بتدوين ما مجموعه ٣٧٣١ صفحة منها في غضون ثلاثة أشهر لتسهيل أعمال خدمات الترجمة التحريرية وتقديمها إلى أفرقة الدفاع لاستعراضها. وجُهزت المواد على وجه السرعة على



الرغم من الصعوبات الناجمة عن هشاشة بعض تلك المذكرات، وضرورة توخي العناية في الحفاظ على الأدلة.

١٠ - وأضفى المكتب أيضا طابع المركزية على عملية الكشف عن تلك المواد لأفرقة الدفاع وقدم كشفا لها على أساس متجدد. وكان نظام الكشف الإلكتروني يستكمل بانتظام بالترجمة والتدوين باللغة الإنكليزية. وكان يجري في بعض الحالات الكشف عن تلك المواد في اليوم التالي لإنجاز ترجمتها. وفيما يخص بالذات الدعاوى التي بلغت مرحلة متقدمة من المحاكمة، كان المكتب يقصر حجم المواد المقدمة بوصفها أدلة، على العناصر ذات الصلة الحاسمة الأهمية فقط.

١١ - وكما هو مبين بمزيد من التفصيل أدناه، تسنى للمكتب، نتيجة لتلك الجهود، أن يستفيد من هذه الأدلة الأساسية، وأن يقلل في الوقت ذاته من حالات التأخير المرتبطة بتقديم مواد ملاديتش في الدعاوى الجاري النظر فيها.

## جيم - توخي الفعالية في إدارة الموارد

١٢ - استوعب الادعاء بنجاح الأعمال الإضافية غير المتوقعة التي نشأت عن إجراءات المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف، بطريقة تتسم بالكفاءة ولا تنطوي على كلفة، وذلك بتوخي المرونة في إدارة الموارد الموجودة. فحيثما أُتيحت لموظفي الشعبة الابتدائية قدرة إضافية ناشئة عن حالة الجدول الزمني للمحاكمات التي لديهم، كانوا يكلفون بتقديم المساعدة على إنجاز مشاريع أخرى قصيرة الأجل داخل المكتب. وبالمثل، اضطلع موظفو شعبة الاستئناف بالمسؤولية عن إعادة المحاكمة التي أمرت دائرة الاستئناف بإجرائها في قضية هاراديناي وآخرون (انظر المزيد من التفصيل أدناه)، ومحاكمة راشيتش بتهمة انتهاك حرمة المحكمة (انظر المزيد من التفصيل أدناه)، وإجراءات إعادة النظر في قضية شليفانكاين (انظر المزيد من التفصيل أدناه) بالإضافة إلى أعمال الاستئناف التي يقومون بها عادة.

١٣ - وقد أصبحت مغادرة موظفي مكتب المدعي العام المكتب لتولي وظائف أخرى قبل إنجاز المحاكمات المكلفين بإنجازها، تمثل إشكالية تزداد تواترا. بيد أنه تسنى للمكتب حتى الآن أن يفي بكامل التزاماته بفضل اضطلاع من تبقى لديه من موظفين بمسؤوليات إضافية كبيرة، بل إنهم عملوا لفترات طويلة إضافية خارج نوبات عملهم الاعتيادية التي تتطلب منهم أصلا بذل جهود جبارة. كما تسبب تناقص عدد موظفي المكتب (بما في ذلك مغادرة فرق رئيسية المؤلفة من محامي الادعاء الأولي في بعض الحالات) في أن ازدادت على نحو كبير صعوبة وفاء المكتب بالتزاماته في قضايا غوتوفينا وآخرين، ويريشتيتش، وبرليتش وآخرين، وستانيشيتش وسيماتوفيتش. ويفرض فقدان أعضاء أساسيين من أفرق المحاكمات، في

المراحل النهائية الحاسمة الأهمية من الدعاوى المعروضة علينا، المزيد من الأعباء اللازمة لضمان الفعالية في إعداد المذكرات النهائية وتقديم الأدلة.

١٤ - وقد اتخذ المكتب عددا من التدابير الرامية إلى الحد من تأثير تناقص عدد الموظفين على الإنتاجية داخله. فمن ذلك على سبيل المثال، أنه اعتمد استراتيجيات ترمي إلى تقليص المدة اللازمة لاستقدام الموظفين لشغل الوظائف الشاغرة، بما في ذلك إنشاء قوائم المرشحين المؤهلين الذين يمكن اختيارهم على وجه السرعة ملء الشواغر التي تنشأ مستقبلا.

١٥ - وسواصل المكتب البحث، ما استطاع إلى ذلك سبيلا، عن حلول عملية للمشاكل المتعلقة بالموارد. إلا أنه بالنظر إلى أن الموظفين يعملون بالفعل بقدرات تتجاوز الحدود المعقولة، فإن وضع أي أعباء كبيرة أخرى على الموارد الرئيسية سيكون من شأنه أن يمثل تحديا كبيرا.

## دال - آخر ما استجد على التقدم المحرز في سير المحاكمات

### ١ - دورديفيتش

١٦ - انتهى الآن تقديم الأدلة والمرافعات النهائية في هذه الدعوى حيث تعكف الدائرة الابتدائية حاليا على إعداد حكمها. فقد قدمت الأطراف مذكراتها النهائية للمحاكمة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وقدمت مرافعاتها الختامية في ١٣ و ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠.

### ٢ - غوتوفينا وآخرون

١٧ - انتهت الآن محاكمة المتهمين في هذه الدعوى حيث تعكف الدائرة الابتدائية حاليا على إعداد حكمها. فقد اختتم تقديم الأدلة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وعلى نحو ما توقعه التقرير الأخير، استدعى الادعاء شهوده الثلاثة النهائيين يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه، واستدعى تشيرماك شاهدَي تفنيد في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقدمت الأطراف مذكراتها النهائية للمحاكمة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، وقدمت مرافعاتها الختامية فيما بين ٣٠ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١٨ - وأُجريت على وجه السرعة المرحلة النهائية من تلك الدعوى باختتام الشهود الخمسة النهائيين تقديم ما لديهم من أدلة في غضون ثلاثة أيام فقط. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الأطراف مذكراتها النهائية في هذه المحاكمة التي استغرقت سنتين ونصف السنة بعد الانتهاء من تقديم الأدلة بأقل من خمسة أسابيع. وقد تيسرت زيادة سرعة إجراء المحاكمة بشروع الدائرة الابتدائية في سماع أدلة أخرى تقدم بها الادعاء وأدلة النفي لقضية تشيرماك ريثما تبت دائرة الاستئناف في قرار الدائرة الابتدائية السماح للادعاء بفتح باب مرافعته من جديد.

ونتيجة لذلك، وعندما أكدت دائرة الاستئناف قرارَ الدائرة الابتدائية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، كانت المحكمة قد استمعت بالفعل إلى جميع الأدلة ذات الصلة.

١٩ - وقد اتسمت هذه القضية برفع دعاوى متوازية كثيفة الاستهلاك للموارد، في إطار المادة ٥٤ مكرراً فيما يتعلق بطلبات الادعاء التي التمس فيها مستندات من كرواتيا والتي لم يرد بشأنها حتى الآن أي رد (انظر المزيد من التفصيل أدناه). وقد أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها عملاً بالمادة ٥٤ مكرراً في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠. أما الادعاء فقد أدار الدعوى في غضون المواعيد النهائية التي حددتها الدائرة. فقد تعامل الموظفون العاملون في فريق المحاكمة مع المرحلة الرئيسية من المحاكمة وذلك بالتزامن مع الإجراءات المتخذة في إطار المادة ٥٤ مكرراً، وذلك حتى يتسنى للادعاء الوفاء بجميع التزاماته في حدود الموارد المتاحة.

### ٣ - كراجيتش

٢٠ - تمضي المحاكمة في هذه القضية من دون توقف يُذكر منذ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويستخدم الادعاء نسبة صغيرة من وقت المحكمة لعرض شهوده. وعلى سبيل المثال، فإن تقديم شهود "الأساس الجنائي"<sup>(١)</sup> لشهادتهم يستغرق ٣٠ دقيقة في المتوسط، فيما يستغرق تقديم الشهود "الدوليين"<sup>(٢)</sup> لشهادتهم وقتاً أطول يتراوح بين ساعتين وأربع ساعات. ويعد استغراق شهود الإثبات لوقت محدود في المحكمة أمراً ممكناً بفضل العمل المكثف الذي يضطلع به الادعاء قبل انعقاد المحكمة في إعداد شهادة الشهود كتابةً. ووفقاً للإحصاءات التي نشرتها الدائرة الابتدائية، ففي الفترة من ١٣ نيسان/أبريل إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استخدم الادعاء ٢٠,٦ في المائة فقط من مجموع وقت المحكمة رغم أنه كان يقدم مرافعة الرئيسة. واستخدم كراجيتش ٧١,٧ في المائة من الوقت، واستخدمت الدائرة الابتدائية ٧,٧ في المائة من الوقت (لاستجواب الشهود وللمسائل الإجرائية والإدارية).

٢١ - ويلتزم الادعاء بالجدول الزمني لإنهاء مرافعة الرئيسة في غضون الساعات الثلاثمائة التي خصصتها الدائرة الابتدائية. إلا أن إجمالي الوقت المقدر لإتمام المحاكمة قد زاد، ويرجع ذلك بالأساس إلى الوقت الذي يستغرقه كراجيتش في المحاكمة أثناء إجراء المواجهة والاستجواب من قبل الخصم. واستناداً إلى الحالة الراهنة، ستكتمل مرافعة الادعاء في الفترة ما بين نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ومنتصف نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(١) الشهود، وغالباً الشهود الضحايا، ممن تكون شهادتهم، حصراً أو غالباً، عن الجرائم المرتكبة.

(٢) الشهود من البلدان الأخرى الذين عملوا في منطقة يوغوسلافيا السابقة أثناء الحرب، غالباً كموظفين في هيئات دولية.

٢٢ - ويشكل تمثيل كاراجيتش لنفسه تحديا أمام سير الإجراءات سريعا. وعلى وجه الخصوص، اختار كاراجيتش أن يجري بنفسه كل المقابلات السابقة للإدلاء بالشهادة مع شهود الإثبات. فجدولة تلك المقابلات مع كاراجيتش في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة تعد أمرا صعبا، وتحد من قدرة الدائرة على جدولة المزيد من جلسات المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، وكما تبين الإحصاءات الواردة أعلاه، فإن قيام كاراجيتش بمواجهة شهود الخصم واستجوابهم ينزع إلى استهلاك وقت أطول من الوقت المتوقع أن يستغرقه محام معين. وتتخذ الدائرة الابتدائية تدابير ترمي إلى مواجهة تلك المشاكل. فعلى سبيل المثال، قامت الدائرة الابتدائية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بفرض بعض الحدود الزمنية على مواجهة واستجواب كاراجيتش لشهود الخصم، ولكنه لا يزال يستغرق وقتا طويلا. وفضلا عن ذلك، يواصل المحامي المعين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ العمل باعتباره محاميا احتياطيا من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من احتمالات حدوث المزيد من حالات التأخير غير المناسبة المرتبطة بتمثيل كاراجيتش لنفسه في الجلسات.

٢٣ - ورغم الطول غير المتوقع للوقت الذي يستغرقه كاراجيتش في مواجهة شهود الخصم واستجوابهم، فقد تمكن الادعاء من تجنب حالات التأخير في جدولة إدلاء الشهود بشهادتهم.

٢٤ - ونتج تأخير طفيف في هذه القضية عن إقرار عرض المواد الخاصة بملاديتش. وقدم الادعاء ٢٠ من كراسات ملاديتش بأكملها كأدلة، ومُنح كاراجيتش بعد ذلك تأجيلا لمدة أسبوعين لدراسة تلك المواد. وحدث تأخير قصير آخر بسبب الكشف عن قدر كبير من المواد التي صادرتها سلطات صربيا من مقر جنرال سابق في الجيش اليوغوسلافي. ومُنح كاراجيتش ستة أيام من أيام عمل المحكمة لدراسة تلك المواد.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أجلت الدائرة الابتدائية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الجلسات لشهر واحد، واستهدف ذلك في المقام الأول إتاحة الفرصة أمام كاراجيتش لدراسة ما يربو على ١٤٠٠٠ صفحة من المواد التي أُطلع عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وشكلت تلك المواد جانبا من مجموعة من الأدلة التي حصل عليها الادعاء في وقت سابق من عام ٢٠١٠. وتم الحصول على المواد التي كُشف عنها من ملفات إلكترونية على محرك حاسوبي صلب مُحيث محتوياته، وأجريت عملية معقدة لاستعادة الملفات وإعادة تجميعها حتى يتسنى إطلاع كاراجيتش على المواد في شكل يمكن استعماله. فالادعاء يفي بالتزاماته في مجال الإفصاح بجدية بالغة، ويستخدم كل التدابير العملية لكفالة الوفاء بمسؤولياته.

## ٤ - برلشيتش

٢٦ - تشهد هذه المحاكمة الآن المراحل النهائية من مرافعة الدفاع، حيث تبقى أربعة شهود تقريباً، من بينهم شاهد واحد ستقبل منه إفادات خطية عوضاً عن الشهادة الشفوية عملاً بالقاعدة ٩٢ مكرراً. ويتوقع الادعاء استدعاء شاهد للدحض ستتم شهادته في أقل من يوم واحد. وسيقدم الطرفان المذكرات الموجزة الأخيرة للمحاكمة قبل استراحة فصل الشتاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ويتخذ فريق المحاكمة كل الخطوات الممكنة لكفالة التزامه بالمواعيد النهائية المتبقية رغم النقص الخطير في الموظفين. وستجرى المرافعات الأخيرة بعد استراحة الشتاء على الأرجح.

٢٧ - واختتم الادعاء مرافعته الرئيسية في ١٦٧ ساعة، مما يعد إنجازاً كبيراً حيث إنه أقل من نصف الوقت المقدر أصلاً (٣٥٥ ساعة).

٢٨ - وقدم الادعاء مقتطفات من كراسات ملاديتش، وسمحت الدائرة بقبولها. وتأخرت المحاكمة لشهرين بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٠ حتى يتسنى ترجمة الكراسات وتحليلها.

٢٩ - وكان من أسباب التأخير الأخرى خلال المحاكمة صعوبة جدولة الاستماع لشهود الإثبات والنفي بسبب القيود على وجودهم.

## ٥ - برلشيتش وآخرون

٣٠ - تشارف مرحلة تقديم الأدلة في هذه القضية على نهايتها، وهي القضية الأخيرة من بين أكبر ثلاث قضايا متعددة المتهمين. ولم تعقد جلسات للنظر في الأدلة منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويُعزى التأخير إلى حد كبير إلى الدعوى المتعلقة بطلب بارلياك تقديم شهادة ضخمة للشهود عملاً بالقاعدة ٩٢ مكرراً، بما في ذلك طعن بتت فيه دائرة الاستئناف في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٠. ونتج التأخير أيضاً عن التماس قدمه برلشيتش بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، لتنحية أحد القضايا عن النظر في القضية. ورُفض التماس في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ولكن المحاكمة ظلت معلقة بانتظار قرار البت في طلب التنحي. وكانت هناك مسألة أخرى هي النظر في مقبولية قدر صغير جداً من المواد الخاصة بملاديتش التي قدمها الادعاء، وتم البت في تلك المسألة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٣١ - ولم يتسبب البت في مقبولية المواد الخاصة بملاديتش في تأخير كبير للمحاكمة، حيث كانت هناك مسائل أخرى معلقة في الوقت نفسه. وأدرك الادعاء المرحلة المتقدمة من سير الدعوى، فانتقل سريعاً إلى تقديم أهم المواد فقط، وهي ستة مقتطفات موجزة من الكراسات

وإفادتين خطيتين من الشهود. وسُمح لأفرقة الدفاع أن تقدم مقتطفات من المواد الخاصة بملاديتش دحضاً للمقتطفات المحدودة للغاية التي قدمها الادعاء. وقد قُدمت جميع المذكرات ذات الصلة، ويُنتظر بت الدائرة الابتدائية في قبول مقتطفات الدفاع. وطلب أحد المتهمين تقديم شهادة شفوية محدودة رداً على المواد الخاصة بملاديتش التي قبلتها المحكمة، ولن تستغرق تلك الشهادة في حالة قبول الإدلاء بها أكثر من يومين من أيام عمل المحكمة.

٣٢ - ورهنا باستئناف لم يبت فيه بعد، من المقرر تقديم المذكرات الموجزة النهائية للمحاكمة يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وسيواصل مكتب المدعي العام اتخاذ كل الخطوات اللازمة لكفالة امتثاله للموعد النهائي المفروض.

#### ٦ - شيشلي

٣٣ - تشارف مرافعة الادعاء في تلك المحاكمة على نهايتها. وينتظر الادعاء، قبل إنهاء مرافعته، قرارات تتعلق بالتماسات خاصة بالأدلة، من بينها طلبات لاستدعاء شهود من أجل إثبات عدم موثوقية إفادات قدمها شهود غيروا من شهاداتهم بشكل جذري ورفضوا الشهادة ضد المتهم. وكانت الادعاءات قد قدمها شهود كانوا في الأصل من شهود الإثبات، وأعربوا بعد ذلك عن رغبتهم في الشهادة لصالح شيشلي، وجرى استدعاؤهم في نهاية المطاف بصفتهم من شهود الدائرة الابتدائية.

٣٤ - ولم تعقد أي جلسات منذ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ باستثناء الجلسات الإدارية الدورية. وقبل تحديد موعد الجلسة المعقودة في إطار القاعدة ٩٨ مكرراً للبت في وجود أساس لمقاضاة شيشلي من عدمه، يجب تسوية عدد من المسائل. أولاً، هناك ١٤ التماساً مقدماً للدائرة الابتدائية ولم يبت فيها بعد، من بينها الالتماس المشار إليه أعلاه والمتعلق باستدعاء المزيد من شهود الإثبات. وثانياً، يجب إتمام تقرير عن الحالة الصحية لشيشلي من قبل ثلاثة خبراء طبيين، عملاً بأمر الدائرة الابتدائية الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأمهلته الدائرة الابتدائية الخبراء شهرين لإتمام التقرير. وثالثاً، يجب إتمام تحليل لكراسات ملاديتش من قبل خبير خطوط يد، عملاً بأمر الدائرة الابتدائية الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأمرت الدائرة الابتدائية بإتمام التحليل بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. (وانتقل الادعاء إلى تقديم ١٣ مقتطفات من المواد الخاصة بملاديتش وإفادتين ذواتي صلة من إفادات الشهود).

٣٥ - ويمثل فريق المحاكمة لجميع المواعيد النهائية التي أمرت بها المحكمة، كما يُقتصر على تقديم الحد الأدنى من المستندات المودعة كأدلة من أجل كفالة سير مرافعة الادعاء بأسرع ما يمكن.

٣٦ - ونتجت حالات تأخير إضافية بسبب عزوف أعداد كبيرة من الشهود عن الإدلاء بشهادتهم، مما يعني وجود مشكلة عامة. وأُعلن في نهاية المطاف عن عدم إمكانية حضور بعض الشهود. ويشكل عدم القدرة على تأمين الإدلاء بشهادتهم ضرراً بمصلحة العدالة. ونتجت حالات التأخير أيضاً عن مواصلة شيشلي تمثيل نفسه ولأن أدائه في المحكمة غير مركز على النحو المتوقع من محام معين.

#### ٧ - ستانيشيتش وسيماتوفيتش

٣٧ - تمضي هذه المحاكمة من دون أي حالات تأخير كبيرة، وهي الآن في المرحلة النهائية من مرافعة الادعاء. واستغرق الادعاء حتى تاريخه وقتاً أقل من الوقت المقدر أصلاً لمرافعته الرئيسية بحوالي ٢٠ في المائة. واستناداً إلى الحالة الراهنة، يفترض أن يتم الادعاء لمرافعته بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١١.

٣٨ - وأعلنت الدائرة الابتدائية أنها قد تزيد من عدد أيام عملها في الأسبوع نتيجة تحسن الحالة الصحية لستانيشيتش. وأبدت الدائرة الابتدائية استعدادها عموماً لعقد جلسات إضافية بهدف تجنب عناء الشهود ومن أجل الإبقاء على سير عمل المحكمة وفق الجدول الزمني. وقد يسّر ذلك كثيراً من سير المحاكمة بكفاءة.

٣٩ - ولم يتسبب إدراج المواد الخاصة بملاديتش في حالات تأخير حتى تاريخه.

#### ٨ - ستانيشيتش وزوبليانين

٤٠ - تشارف المرافعة الرئيسية للادعاء على الانتهاء. ويتوقع الادعاء احتتام الإدلاء بشهادة جميع شهوده بحلول الأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر، باستثناء شاهد واحد. والشاهد المتبقي هو خبير عسكري من المقرر أن يدلي بشهادته في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأتاحت الدائرة الابتدائية وقتاً إضافياً للدفاع من أجل الإعداد لذلك الشاهد، مع مراعاة المواد الخاصة بملاديتش التي صودرت مؤخراً. واستناداً إلى الظروف الراهنة، يعتقد الادعاء أن كل الأدلة سينتهي عرضها بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٤١ - ونتيجة لما قرره الدائرة الابتدائية من رفض أو تعديل فيما يخص الوقائع التي فُصل فيها وأُقرت في السابق، سُمح للادعاء بأن يستدعي ٤٤ شاهداً إضافياً. وصرف الادعاء النظر عن الحاجة إلى استدعاء ١٠ شهود آخرين نتيجة لوقائع أُتفق عليها مع الدفاع. كما نتج توفير كبير في الوقت عن الاتفاق بين الادعاء والدفاع على "مكتبة قانونية" تتألف من القوانين والأنظمة والأحكام الدستورية ذات الصلة، السارية خلال الفترة الزمنية للاهتمام والتي اتفق الطرفان على أنها ذات حجية وأهمية.

## ٩ - توليمير

٤٢ - يواصل الادعاء مرافعته الرئيسية، وتبقى له ٨٢ شاهدا. واستنادا إلى الحالة الراهنة، يقدر الادعاء أنه سيُتم مرافعته بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تقريبا. ويراعي ذلك القرار الصادر عن الدائرة الابتدائية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ والذي يأمر بحضور ٤٧ من شهود الإثبات المشمولين بالقاعدة ٩٢ مكررا لمواجهتهم واستجوابهم من قبل الخصم.

٤٣ - ورغم أن توليمير يمثل نفسه، تسير الدعوى تحت إشراف الدائرة الابتدائية من دون انقطاعات تذكر. وقد انتقلت القضية من انعقاد الجلسات ليومين أو ثلاثة في الأسبوع إلى انعقادها لأربعة أيام في الأسبوع، مما مكن من التقدم بسرعة أكبر.

٤٤ - وزُود الدفاع بالمواد الخاصة بملاذيتش من دون تأخير في الجلسات. ولم تقدم أي من تلك المواد كأدلة بعد.

## ١٠ - هاراديناي وآخرون (إعادة المحاكمة)

٤٥ - في حكم أصدرته دائرة الاستئناف في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠، قبلت الدائرة جزئيا استئناف الادعاء العام للحكم وأمرت بإعادة محاكمة المتهمين الثلاثة فيما يتعلق بست من التهم الـ ٣٧ التي تناولتها المحاكمة الأولى.

٤٦ - ويكفل الادعاء استخدام موارده بكفاءة عن طريق اتباع نهج مركز في إعادة المحاكمة. ويشمل هذا النهج انتقاء الشهود والمستندات الثبوتية لغرض المحاكمة والسعي إلى الاتفاق مع هيئة الدفاع على أكبر عدد معقول يمكن الاتفاق عليه من المسائل. ويتوقع الادعاء أن ينتهي من مرافعته الرئيسية في غضون شهرين من بدء المحاكمة، وفي تاريخ لم يحدد بعد.

٤٧ - ويعمل الادعاء أيضا على تيسير التعجيل بالانتهاء من مرحلة الإجراءات التمهيدية للقضية. وقد اقترح آجالا قصيرة لإيداع قائمة شهوده ومذكرته التمهيدية، اللتين اعتمدهما الدائرة الابتدائية.

## هاء - معلومات مستكملة عن تقدم الاستئناف

٤٨ - اضطلع الادعاء، على وجه السرعة، بأعماله المتعلقة باستئناف الأحكام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يتسبب في أي تأخير لتقدم سير القضايا نحو الانتهاء من مرحلة الاستئناف.



٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت دائرة الاستئناف برفض الاستئناف المقدم من راسم ديليتش بسبب وفاته في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وأصبح بالتالي حكم الدائرة الابتدائية نهائياً. وسحب الادعاء العام استئنافه بعد وفاة ديليتش.

٥٠ - واكتمل إيداع مذكرات الاستئناف في قضيتي ميلان لو كيتش وسريديوي لو كيتش وقضية شايونفيتش وآخرون، وهي أول قضية متعددة المتهمين تصل إلى مرحلة الاستئناف. وينتظر الادعاء بدء جلسات الاستماع. وتحدد موعداً في شباط/فبراير ٢٠١١ للاستماع في قضية ليو كيتش وليو كيتش.

٥١ - وتم إيداع إشعارات الاستئناف في ثاني أكبر القضايا المتعددة المتهمين، وهي قضية بوبوفيتش وآخرون، وقد بلغت عملية تقديم مذكرات الاستئناف مرحلة متقدمة. وستكتمل جميع ملفات الاستئناف المتعلقة بهذه القضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

٥٢ - وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠، قبلت دائرة الاستئناف طلب شليفانتشانين إعادة النظر في حكم الاستئناف الصادر في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ والقاضي بإدانته بالمساعدة على القتل والتحريض عليه ورفع عقوبة سجنه من خمس إلى ١٧ سنة. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، استمعت دائرة الاستئناف إلى الأدلة والمرافعات. واكتملت المذكرات الخطية بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ولا تزال القضية في انتظار قرار دائرة الاستئناف.

## واو - قضايا انتهاك حرمة المحكمة

١ - يلينا راشيتش

٥٣ - قدم الادعاء لائحة اتهام ضد راشيتش في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠. وبموجب القاعدة ٧٧، لا يجوز للادعاء أن يحقق في قضية انتهاك حرمة المحكمة أو أن يتابعها قضائياً إلا بتوجيه من إحدى دوائر المحكمة. وراشيتش، التي كانت سابقاً مديرة دعوى لفريق الدفاع عن ميلان لوكيتش، متهمه بخمس تهم بانتهاك حرمة المحكمة والشروع في تلفيق شهادات زور لصالح ميلان لوكيتش. ومثلت أول مرة أمام المحكمة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، حصلت راشيتش على إفراج مؤقت. ويجري حالياً استكمال ترتيبات تعيين محام دائم عنها.

٥٤ - والادعاء جاهز لبدء الإجراءات ولا ينتظر سوى تعيين محام عن راشيتش. ويقترح الادعاء الإسراع في الإجراءات باللجوء إلى جميع التدابير المعقولة المنصوص عليها في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للحد من الحاجة إلى شهادات شفوية في مرافعته.

## ٢ - فويسلاف شيشيلي

٥٥ - تضمنت قضية شيشيلي إجراءات متعددة للمقاضاة بتهم انتهاك حرمة المحكمة، بينها إصدار قرار إتهام ضد شيشيلي لنشره معلومات سرية أدلى بها شهود. وأدين شيشيلي بناء على قرار الاتهام الأول، فيما أُجلت المحاكمة الثانية على انتهاك حرمة المحكمة ريثما يتخذ قرار بشأن طلب شيشيلي المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ الذي ادعى فيه أن قاضيين من قضاة الدائرة الابتدائية متحيزان. وإضافة إلى ذلك، جرى تعيين صديق للمحكمة للتحقيق في ادعاءات شيشيلي بإهانتته من جانب موظفي مكتب المدعي العام. وترتبت على هاتين المسألتين زيادة أعمال إضافية كبيرة على المكتب. ومع أن هاتين المسألتين المتعلقةتين بانتهاك حرمة المحكمة هما من مسؤولية صديق المحكمة المعين، فإن الادعاء مطالب بتحليل الأدلة وتجميع الوثائق والتواصل مع صديق المحكمة حسب الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، لم يتم شيشيلي بحذف المواد السرية من موقعه على شبكة الإنترنت منتهكا بذلك أمرا من دائرة الاستئناف، مما يقتضي رقابة مستمرة لكفالة حماية الشهود.

## زاي - الإجراءات المتخذة بموجب القاعدة ٧٥ (حاء)

٥٦ - استجاب مكتب المدعي العام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لسبعة طلبات قدمتها السلطات القضائية في دول يوغوسلافيا السابقة بموجب القاعدة ٧٥ (حاء) للاستثناء من تدابير حماية المعلومات المتعلقة بالمحاكمات التي تعقدتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتمنح القاعدة ٧٥ (حاء) السلطات القضائية الوطنية في منطقة يوغوسلافيا السابقة إمكانية الاطلاع على المعلومات السرية المتعلقة بالمحاكمات التي تعقدتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي لها علاقة بقضايا جرائم الحرب المحلية فيها.

## حاء - أوامر الاطلاع

٥٧ - يتطلب إصدار الدوائر أوامر بالسماح لمتهم في قضية ما بالاطلاع على المواد السرية التي تتضمنها قضايا متصلة بقضيته (أوامر الاطلاع) تخصيص قدر كبير من الموارد بصفة منتظمة على نطاق مكتب المدعي العام. فالمكتب مطالب باستعراض سجلات المحاكمات الضخمة لتحديد المواد التي ينبغي تقديمها أو حجبتها، ريثما تجري متابعة الموضوع مع مقدم المواد أو الأشخاص المعنيين الآخرين. وإذا كان الاطلاع مقصورا على فئات معينة من المواد السرية، يتعين على المكتب أن يستعرض سجلات المحاكمات الضخمة لتحديد المواد المصنفة ضمن تلك الفئات. ويوجد في الوقت الراهن أيضا ١٨ أمرا بالاطلاع المستمر على المواد السرية المتعلقة بمحاكمات جارية. ومكتب المدعي العام مطالب في هذه الحالات بالاستمرار

في استعراض سجلات المحاكمات حسب تقدم سير القضايا وإشعار قلم المحكمة بالمواد التي يلزم تقديمها إلى المتهم المأذون له بالاطلاع أو حجبتها عنه.

## ثالثا - التعاون

### ألف - التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة

٥٨ - لا يزال تعاون دول يوغوسلافيا السابقة مع المحكمة مهما للغاية، لا سيما في ما يتعلق بما يلي: تحديد مكان الهاربين المتبقين وإلقاء القبض عليهما ونقلهما إلى مقر المحكمة؛ والوصول إلى المحفوظات والوثائق والشهود؛ وحماية الشهود.

٥٩ - وسعيا إلى تعزيز التعاون وتقييمه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقام مكتب المدعي العام حوارا مباشرا مع المسؤولين الحكوميين الرئيسيين، بمن فيهم أعضاء هيئات الادعاء العام الوطنية. وعقد المدعي العام وكبار المسؤولين بالمكتب أيضا اجتماعات مع السلطات الحكومية والقضائية في صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك قبل إعداد هذا التقرير.

### باء - تعاون صربيا

٦٠ - يطلب مكتب المدعي العام تعاون صربيا في مجالين رئيسيين. أولهما احتياج المكتب إلى مساعدة صربيا في المسألة الرئيسية المتعلقة بإلقاء القبض على الهاربين، راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش. ولا يزال إلقاء القبض عليهما أهم أولوية لدى المكتب. وثانيهما احتياج المكتب إلى دعم صربيا في المحاكمات وإجراءات الاستئناف الجارية.

### ١ - إلقاء القبض على الهاربين

٦١ - لا تزال الجهود التي تبذلها صربيا من أجل إلقاء القبض على الهاربين المتبقين تثير بعض الإشكال. وهذا هو الجانب الأبرز والأهم فيما يتصل بواجب التعاون مع مكتب المدعي العام من جانب صربيا.

٦٢ - وتتحمل السلطات الصربية مسؤولية تحديد مكان الهاربين وإلقاء القبض عليهما. ومع ذلك، فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقام مكتب المدعي العام اتصالات وثيقة مع الوكالات الصربية المكلفة بتحديد مكان الهاربين وإلقاء القبض عليهما. وزادت الاتصالات كثافة خلال الأشهر الأخيرة، وستستمر تلك الاتصالات لكفالة إطلاع المكتب على الأنشطة الجارية.

٦٣ - وبعد استعراض العمليات، وفي ظل غياب أية نتائج ملموسة، شجع مكتب المدعي العام في تقرير مجلس الأمن الأخير صربيا على اتباع نهج أكثر صرامة بغية إلقاء القبض على الهاربين. وألح المكتب في التوصية بإجراء استعراض معمق للاستراتيجيات المتبعة، وحدد مجالات يمكن للسلطات الصربية أن تحسّن فيها من نهجها التشغيلي وتحليلها وطرائق عملها. ووضعت السلطات الصربية في اعتبارها توصيات المكتب، وبدأت تعمل على تنفيذها. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، استمرت الدوائر الأمنية الصربية في بذل جهودها لتعقب الهاربين وفقا لتوجيهات مجلس الأمن القومي وتحت قيادته.

٦٤ - ورغم الالتزام الصريح للسلطات، بما في ذلك التزامها على أعلى المستويات الحكومية، بإلقاء القبض على الهاربين، واستمرار جهود الدوائر التنفيذية، لم تتحقق سوى نتائج ضئيلة على مدى الأشهر الستة الماضية. ومن الملحّ تدرك جملة من النواقص التي تعترض طريقة تنفيذ العمليات.

٦٥ - ويحث مكتب المدعي العام السلطات على تكثيف جهودها لتنفيذ توصياته. وإضافة إلى ذلك، يحضّ المكتب السلطات على أن تُعجّل باستكشاف ما يستجد من معلومات وسبل في البحث عن الهاربين. فبدون اتباع نهج أكثر اعتمادا على العمليات الاستباقية، لن تتحقق أية نتائج.

٦٦ - ومن واجب السلطات الصربية أن تقوم بتعبئة جميع الموارد المتاحة بصورة كاملة وفعالة، وأن تستمر في تقديم الدعم الكامل للدوائر التنفيذية التي كُلفت بتعقب الهاربين وإلقاء القبض عليهما. ومن اللازم أن تترجم الرغبة المعلنة في إلقاء القبض على الهاربين إلى نتائج مرئية وملموسة.

## ٢ - دعم المحاكمات وإجراءات الاستئناف الجارية

٦٧ - لا يزال النشاط المتعلق بالمحاكمات والاستئناف معتمدا بشدة على تعاون صربيا. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كانت ردود صربيا على طلبات مكتب المدعي العام الاطلاع على الوثائق والمحفوظات مناسبة من حيث التوقيت وكافية. وتمت تلبية عدد من الطلبات العاجلة بصورة مرضية، ولا توجد، حاليا، أية طلبات عالقة. واستمر مجلس صربيا المعني بالتعاون مع المحكمة في الاضطلاع بنجاح وفاعلية بمهام التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية لتلبية طلبات مكتب المدعي العام.

٦٨ - واستمرت السلطات الصربية في تيسير مثول الشهود أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بوسائل منها تسليم أوامر الحضور. وتجاوبت السلطات الصربية أيضا

بصورة كافية مع طلبات حماية الشهود. وقدم مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب مساعدة أساسية في هذا المسائل.

٦٩ - وإذ يضع مكتب المدعي العام في اعتباره الجدول الزمني الضيق للمحاكمات، فإنه يشجع السلطات الصربية على مواصلة الاستجابة بفعالية لطلباته المتعلقة بالحصول على المساعدة. وستظل المساعدة التي تقدمها صربيا بالغة الأهمية لتمكين المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أن تكمل بنجاح ما تبقى من محاكمات وإجراءات استئناف.

## جيم - تعاون كرواتيا

٧٠ - تتجاوب كرواتيا عموماً مع طلبات مكتب المدعي العام المتعلقة بتقديم المساعدة، حيث تتم تلبيةها بصورة كافية وتتاح فرص الوصول إلى الشهود والأدلة.

٧١ - غير أن طلب المكتب المتعلق بوثائق عسكرية مهمة متصلة بعملية العاصفة لا يزال عالقا. وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، رفضت الدائرة الابتدائية في قضية غوتوفينا وآخرون إصدار أمر إلى كرواتيا بتقديم وثائق بسبب عدم التيقن من مكان وجود الوثائق المطلوبة. بيد أن الدائرة الابتدائية أكدت على أن كرواتيا لا تزال تتحمل واجبا عاما بالتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بالوثائق المعنية.

٧٢ - واستمرت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، المنشأة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لتحديد أماكن الوثائق العسكرية المفقودة أو معرفة مآلها، تحقيقاً للإدارية على مدى الأشهر الستة الماضية. وقدمت فرقة العمل خلال فترة الأشهر الستة هذه ثلاثة تقارير. وشرعت فرقة العمل في استكشاف سبل جديدة مهمة في التحقيق الذي أحاله مكتب المدعي العام قبل سنة إلى فرقة العمل. ومع ترحيب المكتب بهذه الجهود التي تبذلها السلطات الكرواتية، فإن تقارير فرقة العمل تتضمن جوانب عدم اتساق وتثير تساؤلات لم تُحل بعد. وقد أقرت السلطات بذلك، وأعربت عن التزامها بمواصلة عملها.

٧٣ - ولم تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي من الوثائق العسكرية العالقة إلى مكتب المدعي العام، ولم تعط أية معلومات فيما يتصل بأماكن وجودها المحتملة.

٧٤ - وبعد اكتمال الإجراءات في محاكمة غوتوفينا وآخرون، وتوقع صدور حكم في القريب العاجل، يحث مكتب المدعي العام السلطات على الاستمرار في تحقيقها الإداري والوقوف بشكل كامل على مآل الوثائق المفقودة.

## دال - تعاون البوسنة والهرسك

٧٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت سلطات البوسنة والهرسك على وجه السرعة وبالشكل الملائم لطلبات الحصول على الوثائق والوصول إلى المحفوظات الحكومية، سواء على مستوى الدولة أو الكيان. وواصلت السلطات تقديم المساعدة من خلال تيسير مثل الشهود أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وجرى التعامل مع عدد من الطلبات على نحو مُرض. كما قدمت السلطات المساعدة إلى مكتب المدعي العام في مسائل حماية الشهود.

٧٦ - ويواصل مكتب المدعي العام تشجيع سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في البوسنة والهرسك على اتخاذ إجراءات ضد الذين يساعدون الهاربين المتبقين على الفرار من العدالة أو ضد الذين يعرقلون بوسائل أخرى التنفيذ الفعالة لولاية المحكمة.

٧٧ - وما زال رادوفان ستانكوفيتش الذي تتهمه المحكمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، طليقا بعد مضي أكثر من خمسة أعوام على فراره من السجن في فوتشا. وكان ستانكوفيتش يُمضي مدة عقوبة السجن الصادرة بحقه عن محكمة البوسنة والهرسك عقب إحالة قضيته عملا بالمادة ١١ مكررا. وما زالت مسألة هروبه من الشواغل الكبرى. ويطلب مكتب المدعي العام أن تتخذ سلطات البوسنة والهرسك والدول المجاورة جميع التدابير اللازمة لإلقاء القبض على ستانكوفيتش.

٧٨ - وما زال مكتب المدعي العام يقدم الدعم لعمل المدعي العام للدولة وللإدارة الخاصة المعنية بجرائم الحرب. ويرحب المدعي العام باستمرار تعيين موظفين دوليين وموظفي دعم في الإدارة الخاصة المعنية بجرائم الحرب.

٧٩ - كما يدعم مكتب المدعي العام عمل السلطات القضائية على مستوى الكانتونات والمقاطعات في البوسنة والهرسك. ويشجع على تحسين التعاون بين الهيئات القضائية على مستوى الدولة والكيان لكون ذلك عاملا أساسيا في التنفيذ الفعال لاستراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب.

٨٠ - وتشجع السلطات على مواصلة دعم العدالة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. ومن شأن أي تأييد علني يصدر عن صانعي القرار السياسي للأشخاص المدانين أو المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أن يثني الشهود عن الإدلاء بشهادتهم وأن يقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والاستقرار المنشودين في مجتمعات ما بعد النزاع.

## هاء - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في المسائل القضائية

٨١ - ما زال التعاون في المسائل القضائية بين دول يوغوسلافيا السابقة يشكل عاملاً أساسياً لتنفيذ ولاية المحكمة. وما زالت المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة تواجه تحديات. ومن ذلك على وجه الخصوص أن الحواجز القانونية الماثلة أمام تسليم المشتبه بهم ونقل الأدلة عبر حدود الدولة لا تزال تعوق فعالية التحقيقات. وما زال المدعون العامون من مختلف الدول يبادرون إلى إجراء تحقيقات موازية للتحقيقات القائمة في جرائم الحرب ذاتها. ويمثل هذا الوضع تهديداً لنجاح التحقيق في قضايا جرائم الحرب ومحاكمة مرتكبيها، ويزيد مشكلة الإفلات من العقاب حدة. ويجب على جميع الدول في المنطقة معالجة هذه المسائل الهامة على وجه الاستعجال.

٨٢ - وأحرز بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير على مستوى الاتفاقات الموقعة بين (أ) صربيا وكرواتيا و (ب) كرواتيا والجبل الأسود لتسليم المواطنين الذين أتهموا وأدينوا بارتكاب الجريمة المنظمة والفساد. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقات لا تشمل تسليم المواطنين المتهمين بارتكاب حرب، فإن مكتب المدعي العام يواصل تقديم الدعم بفعالية لهذه المبادرات على الصعيد الإقليمي.

٨٣ - وأحرزت صربيا وكرواتيا مزيداً من التقدم في تنفيذ الاتفاق الثنائي لعام ٢٠٠٦ بشأن التعاون في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، بين مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا ومكتب المدعي العام في كرواتيا.

٨٤ - كما أن التفاعل الاحترافي المحايد القائم على التعاون بين مكاتب الادعاء المحلية له أهمية أساسية، بل وستزداد أهميته في ظل اشتداد عبء القضايا. وما زال مكتب المدعي العام يشجع المدعين العامين في جميع أنحاء صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك على تحسين تعاونهم في التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي ومحاكمة مرتكبيها.

## واو - التعاون من جانب الدول والمنظمات الأخرى

٨٥ - يعتمد مكتب المدعي العام على الدول والمنظمات الدولية الأخرى لتقديم الوثائق والمعلومات والشهود لمرحلي المحاكمة والاستئناف. ويتوقف إتمام عمل المحكمة بنجاح على المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لتوفير الحماية للشهود، وعند الاقتضاء، لدعم نقل الشهود من أماكن إقامتهم.

٨٦ - ويُعرب مكتب المدعي العام عن تقديره للدعم الذي تقدمه الدول والمنظمات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والمنظمات

غير الحكومية، بما يشمل المنظمات العاملة في يوغوسلافيا السابقة. وسيبقى هذا الدعم أساسيا إلى حين إتمام المحكمة لعملها.

## رابعاً - التحول إلى المحاكمات المحلية

٨٧ - بالاقتران مع إحالة القضايا المناسبة والمواد الأخرى ذات الصلة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحاكم الوطنية وهما على وشك الاكتمال، حوّل مكتب المدعي العام تركيزه في الفترة المشمولة بالتقرير إلى تعزيز الشراكات الأفقية مع النظراء في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لمكتب المدعي العام في تعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية الوطنية على أن تنجح في محاكمة مرتكبي العدد الكبير لقضايا جرائم الحرب الناجمة عن النزاع في يوغوسلافيا السابقة.

## ألف - تعزيز الشراكات ودعم المحاكمات الوطنية

٨٨ - يُذكر بين العناصر الأساسية وراء تعزيز علاقات العمل مع الشركاء في المنطقة وجود ثلاثة مدعين عامين معنيين بشؤون الاتصال في لاهاي (أحدهم من مكتب المدعي العام للدولة في البوسنة والهرسك، والثاني من مكتب المدعي العام للدولة في كرواتيا، والثالث من مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا). ويعمل هؤلاء المدعون العامون في إطار "مشروع التدريب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للمدعين العامين الوطنيين والمهنيين القانونيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة"، الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

٨٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، دخل المشروع عامه الثاني من العمل. وأدمج المدعون العامون المعنيون بشؤون الاتصال مع موظفي مكتب المدعي العام في لاهاي، مما يتيح لهم فرصة فريدة للتشاور مع الخبراء التابعين للمحكمة بشأن القضايا المعنية والمسائل العامة. كما أنهم يعملون كجهات اتصال لمدعين وطنيين آخرين في جميع أنحاء المنطقة ممن يتناولون التحقيقات والقضايا المتعلقة بجرائم الحرب. ومنذ بدء المشروع في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تلقى مكتب المدعي العام ما مجموعه ١٦٧ طلباً للمساعدة في المنطقة عن طريق المدعين العامين المعنيين بشؤون الاتصال كجزء من هذا المشروع. كما أن اشتراك المدعين العامين الثلاثة في العمل في موقع واحد في لاهاي يشجع تعاونهم في مجال المسائل الثنائية.

٩٠ - وللمشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة عنصر ناجح آخر وهو تعليم وتدريب المهنيين القانونيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة. ففي الأشهر الستة الماضية، عمل تسعة من المهنيين القانونيين الشباب من البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا،



في لاهاي، مع مكتب المدعي العام في قضايا المحكمة. وتعزز هذه المبادرة قدرة البلدان في يوغوسلافيا السابقة على التعامل بفعالية في المستقبل مع القضايا المعقدة المتصلة بجرائم الحرب.

٩١ - وكجزء من استراتيجية مكتب المدعي العام لبناء القدرات في مجال المحاكمات الوطنية لجرائم الحرب، يشارك موظفو مكتب المدعي العام بانتظام في برامج تدريب المدعين العامين المحليين في يوغوسلافيا السابقة وفي المؤتمرات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، شارك المكتب في "مشروع تحقيق العدالة في قضايا جرائم الحرب" الذي وضعه مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونُظّم في نيوم، البوسنة والهرسك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وثمة أولوية أخرى لمكتب المدعي العام تتمثل في تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات مع مكاتب الادعاء الوطنية والدولية.

## باء - طلبات السلطات القضائية الوطنية للحصول على المساعدة

٩٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مكتب المدعي العام ١٠٠ طلب للمساعدة من جانب السلطات القضائية الوطنية. وقُدّم ٦٤ منها من جانب السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة. وورد أغلب الطلبات من البوسنة والهرسك (٤١)، و ١٢ طلبا من كرواتيا و ١١ طلبا من صربيا. وكان عدد منها ضخما وأعدت مئات الصفحات من المواد للرد عليه. واضطلع المدعون العامون المعنيون بشؤون الاتصال في مكتب المدعي العام بدور رئيسي في تيسير الردود على هذه الطلبات. وعلاوة على ذلك، ورد ٣٦ طلبا للمساعدة من مكاتب المدعين العامين ووكالات إنفاذ القانون في الدول الأخرى التي تحقق في جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة.

٩٣ - وبعث مكتب المدعي العام بردود على ما مجموعه ١٠٧ طلبات للمساعدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (يتعلق بعضها بطلبات واردة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وكان ٧٤ ردا منها يتعلق بطلبات أرسلتها السلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة. وأُرسلت أغلبية الردود (٥٧) إلى البوسنة والهرسك، وستة إلى كرواتيا وأحد عشر ردا إلى صربيا. أما الردود الـ ٣٣ المتبقية، فلقد أُرسِلت إلى السلطات القضائية ووكالات إنفاذ القانون في دول أخرى.

## جيم - القضايا المتعلقة بالمادة ١١ مكررا والمسائل ذات الصلة

٩٤ - كما ذكر أعلاه، لقد أُنجِزت إحالة القضايا بموجب المادة ١١ مكررا. وقد صدرت الآن الأحكام النهائية في خمس من القضايا الست المحالة إلى البوسنة والهرسك. وما زالت

القضية المرفوعة ضد ميلوراد تريتش الذي أُدين بتهمة الإبادة الجماعية وحُكم عليه بالسجن ٣٠ عاما قيد الاستئناف. وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رصد قضية تريتش بالنيابة عن مكتب المدعي العام وتقوم بإرسال تقارير منتظمة بشأنها. ويقدم المدعي العام، بدوره، تقارير مرحلية فصلية إلى مجلس الإحالة التابع للمحكمة.

٩٥ - وما زالت قضية كوفاتشيفيتش المحالة إلى صربيا معلقة نظرا لاعتلال صحة المتهم، ويبقى من غير الواضح ما إذا كانت المحاكمة ستُستأنف ومتى سيتم ذلك. ويتلقى مكتب المدعي العام بانتظام معلومات مستكملة عن حالة المحاكمة من جانب السلطات الصربية.

٩٦ - والعمل جار حاليا على إعداد المواد لإرسالها إلى المحاكمة المحلية فيما يخص مرتكبي الجرائم المحددة في سياق قضايا المحكمة التي تنطوي على جناة آخرين.

## خامسا - تقليص عدد الوظائف والإعدادات للمستقبل

### ألف - تقليص عدد الوظائف

٩٧ - يشهد مكتب المدعي العام تقليصا لعدد الوظائف تبعا لإنجاز أنشطة المحاكمات. فعند الانتهاء من المحاكمات، تُلغى الوظائف القائمة لفريق المحاكمة المناظر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قلص مكتب المدعي العام عدد الوظائف بإلغاء ٣٠ وظيفة من الفئة الفنية (منها وظيفة رئيس هيئة الادعاء من رتبة مد-١) و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة. وسيواصل مكتب المدعي العام تقليص الوظائف تبعا لإنجاز المحاكمات في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

### باء - آلية تصريف الأعمال المتبقية ومسائل إرث المحكمة

٩٨ - يواصل مكتب المدعي العام المشاركة والإسهام في المناقشات المتعلقة بإنشاء آلية لتصريف الأعمال المتبقية. ويتحاور الممثلون عن المكتب بانتظام مع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن ومكتب الشؤون القانونية بشأن الهيكل والصلاحيات والمهام المقترحة لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

٩٩ - ويعترف مكتب المدعي العام بأهمية الحفاظ على المعرفة المؤسسية للمكتب والدروس المستفادة كجزء من إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفيما يواصل مكتب المدعي العام عملية تقليص عدد الوظائف مع الانتهاء المتسارع لخدمة لموظفين، باتت الحاجة إلى تسجيل المعرفة المؤسسية القيّمة قبل ضياعها أكثر إلحاحا. ويقوم المكتب إلى أقصى حد ممكن في حدود موارده المتاحة بدعم مشاريع الإرث ذات الصلة. كما أن للمكتب مبادراته الخاصة

الرامية إلى توثيق الدروس المستفادة في مجالات رئيسية كمحاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي.

١٠٠ - ويعترف مكتب المدعي العام بأن عمل المحكمة وإرثها النهائي يكتسيان أهمية كبرى بالنسبة للضحايا. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، كان المدعي العام وموظفون آخرون في مكتبه يلتقون بممثلي مجموعات الضحايا لكفالة استرشاد فحج المكتب في مسائل إرث المحكمة بشواغل الضحايا.

## سادسا - الخلاصة

١٠١ - ما زال مكتب المدعي العام ملتزما بإتمام عمله وفقا لاستراتيجية الإنجاز التي أقرها مجلس الأمن. ويعمل المكتب بكامل طاقته لكفالة سير مرحلي المحاكمة والاستئناف بالسرعة الممكنة ووفاء المكتب بالتزاماته. ويمثل إلقاء القبض على الهاربين المتبقين أمرا حاسما لإتمام ولايتنا بنجاح، وتحقيق المصالحة في منطقة يوغوسلافيا السابقة وتأكيد مصداقية النظام القانوني الدولي ككل.

١٠٢ - وفي المراحل النهائية من عمل مكتب المدعي العام، تشكل شراكاتنا مع نظرائنا في منطقة يوغوسلافيا السابقة محور التركيز المركزي. وإننا نعي الحاجة إلى دعم وتشجيع عمل السلطات القضائية المحلية في تنفيذها للمهمة الهامة الواقعة على عاتقها وهي تحديد المسؤولية عن الجرائم المرتكبة خلال النزاع.

١٠٣ - لقد دعم المجتمع الدولي المحكمة بقوة منذ إنشائها. وما زال هذا الدعم، بما يشمل من توفير الدعم المالي اللازم لعمل المدعي العام، أساسيا لإتمام ولاية مكتب المدعي العام بنجاح.

## الضميمة الأولى

## ١ - الأشخاص الذين أُدينوا أو بُرئوا في الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (٧)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
فويادين بوبوفيتش	مقدم، رئيس الأمن، فيلق درينا، الجيش الصربي البوسني	١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	حكم عليه بالسجن المؤبد في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
ليوبيشا بير	عقيد، رئيس الأمن، الأركان العامة، الجيش الصربي البوسني	١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	حكم عليه بالسجن المؤبد في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
دراغو نيكوليتش	ملازم ثان، رئيس الأمن، لواء زفورنك، الجيش الصربي البوسني	٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥	حكم عليه بالسجن لمدة ٣٥ سنة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
ليوبومير بوروفكانين	مساعد قائد لواء الشرطة الخاص بوزارة الشؤون الداخلية، جمهورية صربسكا	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	حكم عليه بالسجن لمدة ١٧ سنة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
راديفوي ميليتيتش	رئيس العمليات والتدريب، الأركان العامة، الجيش الصربي البوسني	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥	حكم عليه بالسجن لمدة ١٩ سنة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
ميلان غفيرو	مساعد القائد للشؤون المعنوية والقانونية والدينية، الأركان العامة، الجيش الصربي البوسني	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥	حكم عليه بالسجن لمدة ٥ سنوات في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
فينكو باندوريفيتش	مقدم، قائد لواء، فيلق زفورنك، الجيش الصربي البوسني	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥	حكم عليه بالسجن لمدة ١٣ سنة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

## ٢ - الأشخاص الذين أُدينوا بتهمة انتهاك حرمة المحكمة أو بُرئوا منها في الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (صفر)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
لا أحكام بالإدانة أو التبرئة			

## الضميمة الثانية

## ١ - المحاكمات الجارية في الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (١٨)

القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	بداية المحاكمة
١ -	يادرانكو برليتش	رئيس الطائفة الكرواتية في البوسنة والهرسك	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بدأت محاكمة "البوسنة والهرسك" في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
	برونو ستويتش	المسؤول عن وزارة الدفاع، جمهورية البوسنة والهرسك الكرواتية		
	سلوبودان برالباك	مساعد وزير الدفاع، جمهورية البوسنة والهرسك الكرواتية		
	ميليفوي بيتكوفيتش	نائب القائد العام، مجلس الدفاع الكرواتي		
	فالتين كوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
	بريسلاف بوسيتش	قائد الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
٢ -	فويسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
٣ -	أنتي غوتوفينا	قائد منطقة سبليت العسكرية، الجيش الكرواتي	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	بدأت المحاكمة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨
	إيفان تشيرماك	مساعد وزير الدفاع، قائد الشرطة العسكرية، كرواتيا	١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤	
	ملادين ماركاتش	قائد الشرطة الخاصة، كرواتيا	١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤	
٤ -	مومتشيلو بريتشيتش	رئيس الأركان العامة، الجيش اليوغوسلافي	٩ آذار/مارس ٢٠٠٥	بدأت المحاكمة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
٥ -	فلاس تيمير دورديفيتش	مساعد وزير بوزارة الداخلية الصربية، رئيس إدارة الأمن العام بالوزارة	١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	بدأت المحاكمة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
٦ -	ميتشو ستانيسيتش	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥	بدأت المحاكمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
	ستويان زوبليانين	رئيس أو قائد المركز الإقليمي للأجهزة الأمنية الذي يشغله الصرب	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	

القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثل لأول مرة	بداية المحاكمة
٧ -	يوفيتشا ستانيسيتش	رئيس أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
	فرانكو سيماتوفيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة، أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	
٨ -	رادوفان كارادزيتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	بدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩
٩ -	زدرافكو توليمير	مساعد قائد الاستخبارات والأمن، الأركان العامة، الجيش الصربي البوسني	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	بدأت المحاكمة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠

٢ - المتهمون الذين ينتظرون المحاكمة في الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (٣)

القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثل لأول مرة	بداية المحاكمة
١ -	راموش هاراديناي	قائد جيش تحرير كوسوفو في منطقة دو كاغيين		
	إدريز بلاج	قائد وحدة النسور السود الخاصة التابعة لجيش تحرير كوسوفو	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	تتقرر لاحقا
	لاهي براهيماج	نائب قائد الأركان الأساسية لمنطقة دو كاغيين التابعة لجيش تحرير كوسوفو		

## الضميمة الثالثة

## ١ - الأشخاص الذين وصلوا في الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (١)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	بداية المحاكمة
يلينا راسيتش	عضو فريق الدفاع عن ميلان لوكيتش في قضية لوكيتش ولو كيتش	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	يتقرر لاحقا

## ٢ - الفارون الباقون في الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (٢)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	بداية المحاكمة
راتكو ملاديتش	قائد الأركان العامة، الجيش الصربي البوسني	البوسنة والهرسك	٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥
غوران هادزيتش	رئيس، المقاطعة الصربية المتمنعة بالحكم الذاتي، سلافونيا وبارانيا وسيرميوم الغربية	كرواتيا	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

## الضمانة الرابعة

الطعون التي أُنجزت منذ ١٥ أيار/مايو<sup>(١)</sup>

(مع تاريخ التقدّم والقرار)

الطعون التمهيدية	الطعون في الأحكام
المحكمة الجنائية الدولية	المحكمة الجنائية الدولية
ليوغوسلافيا السابقة	ليوغوسلافيا السابقة
١ - غوتوفينا وآخرون IT-06-90-AR73.6	١ - بوشكوسكي وتارتشولوفسكي ٢٠١٠/٠٥/١٧-٢٠١٠/٠٧/٢٢
٢ - برليتش وآخرون IT-04-74-AR73.17	٢ - ديليتش ٢٠١٠/٠٧/٠١-٢٠١٠/٠٤/٠٧
٣ - غوتوفينا وآخرون IT-06-90-AR54.1	٣ - هاراديناي وآخرون ٢٠١٠/٠٧/٠٦-٢٠١٠/٠٦/١٠
٤ - كارادزيتش IT-95-5/18-AR73.8	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ٢٠١٠/٠٧/١٩-٢٠١٠/٠٧/١٦
٥ - ستانيشيتش وسيماتوفيتش IT-03-69-AR65.6	١ - روكوندو ٢٠١٠/١٠/٢٠-٢٠٠٩/٠٣/١١
٦ - برليتش وآخرون IT-04-74-AR73.18	٢ - كاليمازيرا ٢٠١٠/١٠/٢٠-٢٠٠٩/٠٧/٠٩
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	ICTR-01-70-A ICTR-05-88-A
١ - كاريميرا ICTR-98-44-AR73.18	٢٠١٠/٠٥/١٧-٢٠١٠/٠٥/١٠
٢ - كاريميرا ICTR-98-44-AR91.2	٢٠١٠/٠٥/٢٧-٢٠١٠/٠٤/١٩
٣ - كاريميرا ICTR-98-44-AR91.3	٢٠١٠/٠٨/٢٦-٢٠١٠/٠٤/١٩
٤ - نزابونيمانا ICTR-98-44D-AR77 ١	٢٠١٠/٠٩/٢٠-٢٠١٠/٠٧/٢٦
٥ - نزابونيمانا وكاريميرا ICTR-98-44-AR50	٢٠١٠/٠٩/٢٤-٢٠١٠/٠٩/٠٢
٦ - نيزيمانا ICTR-00-55-AR73	٢٠١٠/١٠/١٤-٢٠١٠/٠٨/٢٠

(١) مجموع الطعون المنجزة منذ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ = ٢٣.



الطعون التمهيدية	الطعون في الأحكام
	المحكمة الجنائية الدولية
	ليوغوسلافيا السابقة
	١ - برلينتش وآخرون
	٢٠١٠/٠٧/١٤-٢٠١٠/٠٦/٢٤ IT-04-74-AR65.5 سري
	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
	١ - ناهيماننا
	٢٠١٠/٠٦/٣٠-٢٠١٠/٠٥/٠٧ ICTR-99-52B-R
	٢ - نيينيغكا
	٢٠١٠/١٠/٠٦-٢٠١٠/٠٨/٢٥ ICTR-96-14-R
	الإحالة

#### الاستعراض

انتهاك حرمة المحكمة
المحكمة الجنائية الدولية
ليوغوسلافيا السابقة
١ - سري وفي غياب المدعى عليه
٢٠١٠/٠٥/١٩-٢٠٠٩/٠٨/٢٥
٢ - شيشيلي
٢٠١٠/٠٩/٠٧-٢٠١٠/٠٦/٢٩ IT-03-67-AR77.1 سري
٣ - سري وفي غياب المدعى عليه
٢٠١٠/١٠/١٥-٢٠١٠/٠٨/٠٣

الطعون التمهيدية = ١٢

الطعون في الأحكام = ٥

الطعون الأخرى = ٣

الإحالة = صفر

الاستعراض = صفر

انتهاك حرمة المحكمة = ٣

## الضميمة الخامسة

الطعون المتبقية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠<sup>(٢)</sup>

(مع تاريخ التقديم)

الطعون التمهيدية	الطعون في الأحكام
المحكمة الجنائية الدولية	المحكمة الجنائية الدولية
ليوغوسلافيا السابقة	ليوغوسلافيا السابقة
١ - غوتوفينا وآخرون IT-06-90-AR73.5	١ - سايوفيتش وآخرون IT-05-87-A
	٢ - لوكيتش ولوكيتش IT-98-32/1-A
	٣ - بوبوفيتش وآخرون IT-05-88-A
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
١ - نزابونيماننا ICTR-98-44D-AR77bis	١ - باغوسورا وآخرون ICTR-98-41-A
٢ - كاريميرا وآخرون ICTR-98-44-AR73.19	٢ - ريتاهو ICTR-97-31-A
	٣ - موفونبي ICTR-00-55A-A
	٤ - سيتاكو ICTR-04-81-A
	٥ - مونياكازي ICTR-97-36A-A
	٦ - نتاو كوليلي ICTR-05-82-A
	طعون أخرى
	المحكمة الجنائية الدولية
	ليوغوسلافيا السابقة
	١ - بوروفتشانين ICTY-05-88-AR65.12

(٢) مجموع عدد الطعون المتبقية حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ = ١٩.

الطعون التمهيدية	الطعون في الأحكام
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	
١ - نسينغيمانا	٢٠١٠/٠٢/٠٢
ICTR-01-69-A	
٢ - روتاغاندا	٢٠١٠/٠٨/٠٤
ICTR-96-3-R68	
الإحالة	
الاستعراض	
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة	
١ - سليفانكانين	٢٠١٠/٠١/٢٨
IT-95-13/1-R.1	
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	
١ - كاموهاندا	٢٠١٠/٠٥/٢١
ICTR-99-54A-R	
٢ - كاريرا	٢٠١٠/٠٧/٢٢
ICTR-01-74-R	
انتهاك حرمة المحكمة	
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة	
١ - هارتمان	٢٠٠٩/٠٩/٢٤
IT-02-54-R77.5-A	

الطعون التمهيدية = ٣

الطعون في الأحكام = ٩

الطعون الأخرى = ٣

الإحالة = صفر

الاستعراض = ٣

انتهاك حرمة المحكمة = ١

## الضميمة السادسة

## القرارات والأوامر التي صدرت منذ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠

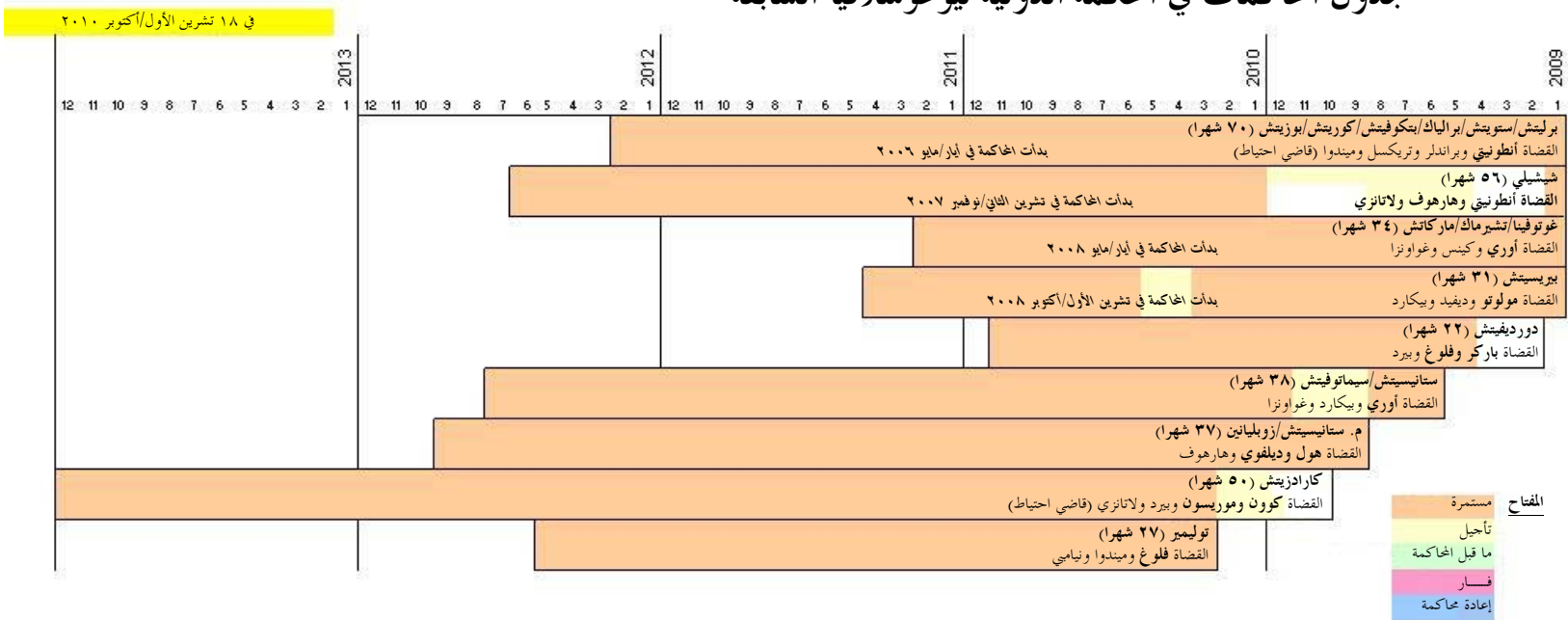
(مع تاريخ الفصل)

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
١ - ٠٥/١٨ - ريتاهو	١ - ٠٥/١٧ - سري وفي غياب المدعى عليه
٢ - ٠٥/١٩ - ريتاهو	٢ - ٠٥/١٧ - ساينوفيتش وآخرون - سري
٣ - ٠٥/١٩ - روكوندو	٣ - ٠٥/١٧ - ساينوفيتش وآخرون - سري
٤ - ٠٥/٢٠ - كاليمازيرا	٤ - ٠٥/٢١ - سليفانكانين
٥ - ٠٥/٢١ - ريتاهو	٥ - ٠٥/٢٧ - ساينوفيتش وآخرون - سري
٦ - ٠٥/٢١ - ريتاهو	٦ - ٠٥/٢٨ - سليفانكانين
٧ - ٠٦/٠١ - نسينغيمانا	٧ - ٠٥/٣١ - سليفانكانين
٨ - ٠٦/٠٢ - كاليمازيرا	٨ - ٠٦/٠١ - ساينوفيتش وآخرون - سري
٩ - ٠٦/٠٣ - كاليمازيرا	٩ - ٠٦/٠٣ - بوسكوسكي وتار كولوفسكي، - سري
١٠ - ٠٦/٠٤ - روكوندو	١٠ - ٠٦/١٨ - غوتوفينا وآخرون
١١ - ٠٦/٠٤ - روكوندو	١١ - ٠٦/٢٤ - بوسكوسكي وتار كولوفسكي، - سري
١٢ - ٠٦/٠٧ - ريتاهو	١٢ - ٠٦/٢٥ - بوفيتش وآخرون
١٣ - ٠٦/٠٧ - ريتاهو	١٣ - ٠٦/٢٨ - لوكيتش ولو كيتش
١٤ - ٠٦/٠٨ - باغوسورا وآخرون	١٤ - ٠٦/٢٩ - ديليتش
١٥ - ٠٦/٠٨ - نزابونيمانا	١٥ - ٠٦/٢٩ - ديليتش
١٦ - ٠٦/٠٩ - باغوسورا وآخرون	١٦ - ٠٦/٣٠ - لوكيتش ولو كيتش
١٧ - ٠٦/١٠ - كاليمازيرا	١٧ - ٠٧/٠٢ - بوسكوسكي وتار كولوفسكي متنوع ١
١٨ - ٠٦/١١ - كاليمازيرا	١٨ - ٠٧/٠٦ - بوفيتش وآخرون - سري
١٩ - ٠٦/١٥ - ريتاهو	١٩ - ٠٧/١٢ - ساينوفيتش وآخرون
٢٠ - ٠٦/٢٣ - باغوسورا وآخرون	٢٠ - ٠٧/١٤ - ساينوفيتش وآخرون - سري
٢١ - ٠٦/٢٩ - باغوسورا وآخرون	٢١ - ٠٧/١٤ - سليفانتشانين
٢٢ - ٠٦/٢٩ - باغوسورا وآخرون	٢٢ - ٠٧/٢١ - لوكيتش ولو كيتش
٢٣ - ٠٧/١٣ - ريتاهو	٢٣ - ٠٧/٢٣ - سليفانتشانين
٢٤ - ٠٧/١٦ - سيتاكو	٢٤ - ٠٨/٠٤ - ساينوفيتش وآخرون - سري
٢٥ - ٠٧/٢٢ - مونياكازي	٢٥ - ٠٨/٠٦ - لوكيتش ولو كيتش

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
٢٦ - ٠٧/٢٣ - باغوسورا وآخرون	٢٦ - ٠٨/٠٩ - ساينوفيتش وآخرون
٢٧ - ٠٧/٢٣ - سيتاكو	٢٧ - ٠٨/٠٩ - شيشيلي
٢٨ - ٠٧/٢٣ - نسينغيمانا	٢٨ - ٠٨/٢٣ - ساينوفيتش وآخرون
٢٩ - ٠٨/٢٣ - نزابونيمانا	٢٩ - ٠٨/٢٥ - ساينوفيتش وآخرون - سري
٣٠ - ٠٨/٢٣ - كاريرا	٣٠ - ٠٩/٠٣ - ساينوفيتش وآخرون
٣١ - ٠٨/٢٣ - نتاو كوليليايو	٣١ - ٠٩/٠٧ - ساينوفيتش وآخرون
٣٢ - ٠٨/٢٤ - نتاو كوليليايو	٣٢ - ٠٩/٠٧ - بوبوفيتش وآخرون
٣٣ - ٠٨/٢٤ - نتاو كوليليايو	٣٣ - ٠٩/٠٨ - ساينوفيتش وآخرون
٣٤ - ٠٨/٢٥ - نسينغيمانا	٣٤ - ٠٩/١٤ - ساينوفيتش وآخرون
٣٥ - ٠٨/٢٧ - نيزيمانا	٣٥ - ٠٩/٢٢ - ساينوفيتش وآخرون
٣٦ - ٠٨/٢٧ - نيتيغيككا	٣٦ - ٠٩/٢٣ - بوسكوسكي وتار كولوفسكي - سري
٣٧ - ٠٨/٣٠ - ريتراهو	٣٧ - ١٠/٠٥ - بوبوفيتش وآخرون - سري
٣٨ - ٠٩/٠٢ - باغوسورا وآخرون	٣٨ - ١٠/٠٧ - بوبوفيتش وآخرون
٣٩ - ٠٩/١٠ - باغوسورا وآخرون	٣٩ - ١٠/٠٧ - سليفانكانين
٤٠ - ٠٩/١٠ - سيتاكو	٤٠ - ١٠/٠٧ - سليفانكانين
٤١ - ٠٩/١٦ - روتاغاندا	٤١ - ١٠/١٣ - سليفانكانين
٤٢ - ٠٩/١٦ - سيتاكو	٤٢ - ١٠/٢٠ - بوبوفيتش وآخرون
٤٣ - ٠٩/٢١ - روكوندو	
٤٤ - ٠٩/٢١ - كاليمازيرا	
٤٥ - ٠٩/٢١ - كاليمازيرا	
٤٦ - ٠٩/٢١ - موفونبي	
٤٧ - ٠٩/٢٧ - ريتراهو	
٤٨ - ٠٩/٣٠ - ريتراهو - سري	
٤٩ - ١٠/٠٦ - باغوسورا وآخرون	
٥٠ - ١٠/٠٦ - سيتاكو - سري	
٥١ - ١٠/١٣ - سري وفي غياب المدعى عليه	
٥٢ - ١٠/١٤ - نيزيمانا	
٥٣ - ١٠/١٤ - سري وفي غياب المدعى عليه	

مجموع عدد القرارات والأوامر الصادرة = ٩٥

## جدول المحاكمات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة



الإجراءات التمهيدية للمحاكمة:

٢٠١٠ ١٩ تموز/يوليه	IT-04-84bis-PT-1 هارديناي وآخرون (القضاة مولوتو وهول وديلفوا) وفقا للحكم الصادر عن دائرة الاستئناف في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠
٢٠١٠ ٥ حزيران/يونيه	جلسات قضايا انتهاك حرمة المحكمة (قدم قرار اتهام أو أمر بدلا عن قرار الاتهام):
٢٠١٠ ٣ شباط/فبراير	١- IT-04-84.R77.1 شفتت كاباشي (طلق)، صدر قرار الاتهام بحقه في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
٢٠١٠ ٣ شباط/فبراير	٢- IT-03-67.R77.3 فويسلاف شيشيلي، صدر أمر بدليل عن قرار الاتهام بحقه في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠
٢٠١٠ ٢٦ آب/أغسطس	٣- IT-98-32/1-R77.2 يلينا راتشيك، تأكيد قرار اتهامه في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠

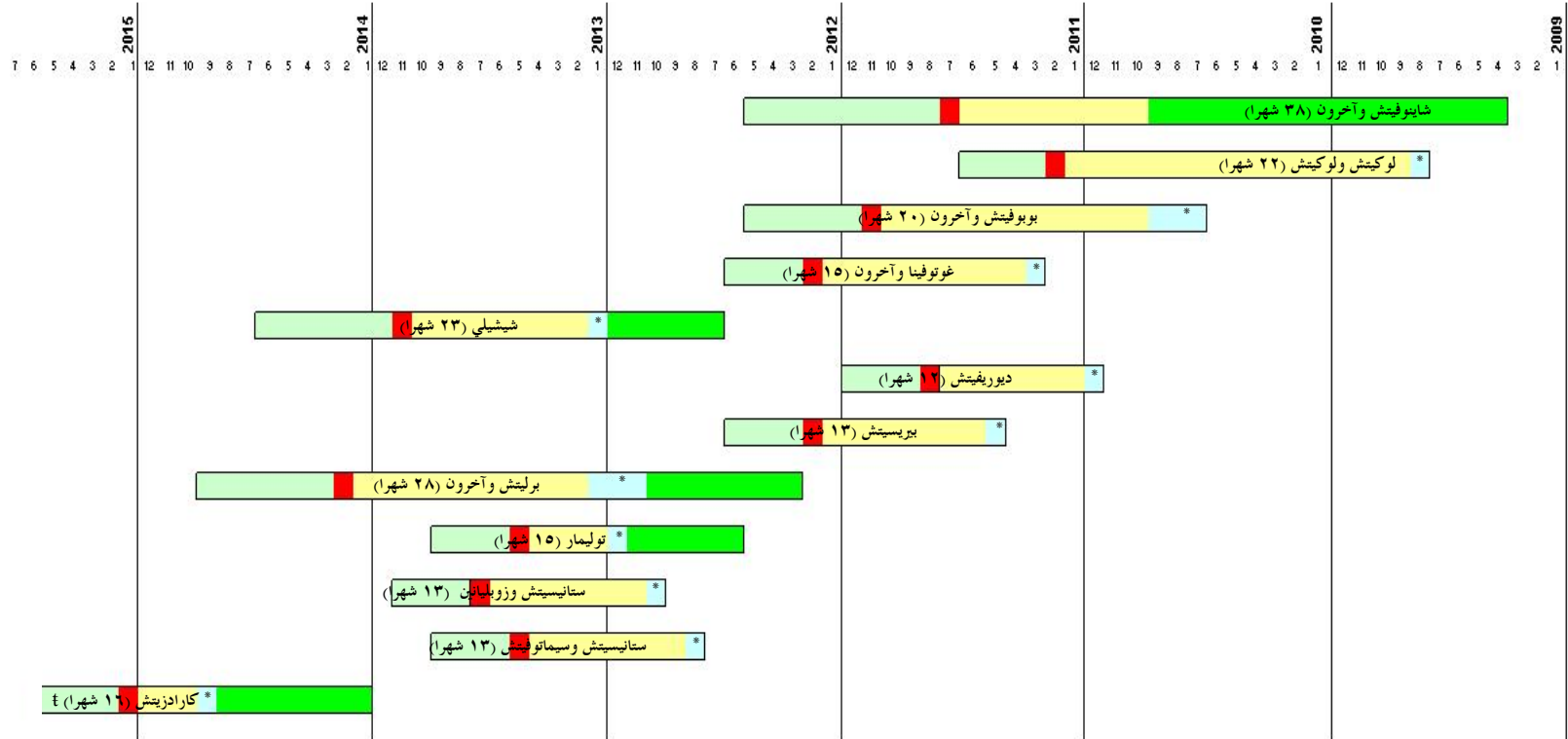
فارون: سيحاكمون عند وصولهم

ملاديتش  
هادجيتش

## الضميمة الثامنة

## جدول طعون المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

بناء على جدول المحاكمات الموضح ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠



جلسات قضايا انتهاك حرمة المحكمة

٢٠٠٩ سبتمبر/أيلول ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ IT-02-54.R77.5-A-1 فلورنس هارتمان، قدم الطعن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

فارون

ملاديتش

هادجيتش

التمتع: فترة تقديم إشعار الطعن الترجمة الإحاطة/إعداد الوثائق النظر في القضية صياغة الحكم

\* غير محسوب ضمن العدد الإجمالي للشهور ٤ كما جرت الإشارة إليه في التقرير، يجب إعادة تقييمها في الوقت المناسب

جدول طعون المحكمة الجنائية الدولية لروندا: ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

